# المحتويات

العدد الخامس والسبعون السنة الثامنة آب - ١٩٨٧ .

## أبحاث ومداخلات ، متابعـــات


٣ شركة كهرباء محافظة القدس بعد عشرين عاما من الاحتلال . — مركز ابحاث الكاتب

٢٦ المأزق الفلسطيني القيود ،والفرص . — د.نصير العاروري

٣٨ واقع التعليم في العالم العربي " دراسة نقدية من زاوية ديمقراطية التعليم" — د. نعيم حبيب جعانيني

٥٢ مقاطعة المنظمات الاميركية التطوعية الخاصة في المناطق المحتلة، هي الكفيلة باحباط الدور المشبوه الذى تحاول ان تلعبه . — عيسى سامي

٥٩ ساندينو . بطل نيكاراغوا الوطني الخالد . — كارلوس فونسيكا ترجمة : محمد البطراوي

٦٩ المعضلات العالمية وتقدم البشرية اجتماعيا . — فاديم زغلادين

٨٨ ناجي العلي : انت في القلب .. وجراحك جراح جيلنا — اسعد الاسعد

٩٠ الانسان السوفييتي من هو .. وكيف هو ؟ — جيرار ستريف


## أدب ونقـــد


٩٣ بعض من التفكير النمطي في الادب العبرى — رياض بيدس


## مســـرح


٩٧ الحكواتي في "كفر شما " سياحة في مواضع الحنين


## قصـــة قصيـــرة


١٠٧ فصل من رواية " أيام لا تنسى " للاديب جمال بنورة " — جمال بنورة

١١٤ الكوفية البيضاء — د.ابراهيم العلم

١١٨ الصديق الحق — وضاح السعد

١٢١ بيت الراحة — باسم النبريص


الاراء المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مجلس التحرير .

# شركة كهرباء محافظة القدس بعد عشرين عاماً من الاحتلال

مركز ابحاث "الكاتب"

دخلت ازمة شركة الكهرباء مرحلة تتميز عن سابقاتها بكونهاالاشد خطورة من حيث كونها ستحسم مصير هذه المؤسسة والعاملين فيها ،ومن حيث انها تعكس الاهداف السياسية لسلطات الاحتلال من وراء سعيها لتصفيتها ـ الامر الذى تؤكده النقاشات الجارية بين قطبي الحكومة الاسرائيلية • ففي حين يرى وزير الطاقة ( من حزب العمل ) ان مشروعه القاضي بتقليص امتياز الشركة العربية ومنحها امتياز جديد وبشروط جديدة علىالمناطق العربية فقط يهدف الى تكريس السيادة القومية الاسرائيلية على القدس برمتها ، يرى وزراء الليكود بأن الغاءامتياز الشركة العربية في القدس الشرقية يعني استعدادا من قبل حزب العمل للمساومة على مكانة القدس ووحدتها والسيادة الاسرائيلية عليها •

وفي هذه الايام نشهدمسرحية تم توزيع الادوار فيها بشكل متقن فوزير الطاقة يقر بان سلطات الاحتلال عرقلت تطور الشركة ويؤكد الطابع السياسي للازمة ، والاردن تؤيد مشروع شاحال ويهدد بالزعل اذا ماطبقت خطة الليكود لتصفية المؤسسة ، وزارة الخارجية الامريكية تعرب عن عدم استعدادها للدفاع عن اسرائيل اذا ماتمت تصفية الشركة وتؤيد ايضا مشروع شاحال ، ومجلس الادارة لا يحرك ساكنا ويترقب قرار الحكومة الاسرائيلية وفي الجلسات الخاصة لاعضائه وكبار مسؤولي الشركة يتم الاعراب عن تأييد مشروع شاحل •

كل هذا السيناريو هدفه امتصاص النقمة الشعبية على المخطط الاسرائيلي لانتزاع جزء من امتياز الشركة والذى يفسخ المجال للتصفية على مراحل •

وقد رأينا تضمين هذا الملف لمحة عن تاريخ الشركة ومراحل تطورها ووضعها الفني والمالي واستعراضا لمراحل تطور ازمتها ومسبباتها والقوى المحركة لها ومواقف مختلف الاطراف المعنية سواء الجانبين الاردني والاسرائيلي او على الادارة ونقابة العمال ..

ومرد هذا الاهتمام لا يعود فقط للاهمية الوطنية لهذه المؤسسة وانما ايضا لاهميتها الاقتصادية والمخاطر التي تنتظر الاقتصاد الوطني في حالة تمرير المخططات الاسرائيلية تجاهها . وانعكاسات ذلك على الجماهير الشعبية في منطقة الامتياز .

## مسيـــرة الشركـــة :

في عهد الانتداب :

بتاريخ ٢٧/ كانون ثاني عام ١٩١٤ منحت الدولة العثمانية المواطن اليوناني يوربيدس مفروماتس امتياز لتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها في منطقة القدس .

وفي بداية الانتداب البريطاني حاول بنحاس روتنبرغ وهو مهندس روسي الاصل ، انتزاع حق الامتياز من المواطن اليوناني ، الا ان الحكومة اليونانية استصدرت قرارا من محكمة العدل الدولية في لاهاى يقر بشرعية امتيار مواطنها ...

ونتيجة لهذا القرار وقع مندوبو الحكومة البريطانية في فلسطين عام ١٩٢٦ مع مفروماتس ، اتفاقية يتنازل بموجبها عن امتيازه العثماني ، مقابل حصوله على امتياز جديد يسمح له بتوليد الطاقة الكهربائية في جزء من القدس ضمن دائرة نصف قطرها ٢٠ كم مركزها قبة كنيسة القيامة .

وبموجب هذه الاتفاقية شكل مافروماتس شركة كهرباء القدس المحدودة تبدأ العمل من الاول من كانون ثاني عام ١٩٢٨ . وحدد امتيازها مدة العمل ٤٤ عاما قابلة للتجديد لمدة ١٦ عاما اخرى .

وبعد عشرين عاما من العمل وقعت الشركة مع حكومة الانتداب اتفاقية جديدة ، تتنازل فيها عن بعض امتيازها في القدس الغربية لصالح شركة كهرباء فلسطين " مشروع روتنبرغ " مقابل تمديد امتيازها حتى الاول من كانون الثاني ١٩٨٨ واطلق على شركة كهرباء فلسطين اسم شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية .

وهكذا اصبحت مدينة القدس تزود بالكهرباء من قبل شركتين احداها اسرائيلية واخرى عربية .

## فـي عهد النظـام الاردنـي :

واصلت الشركة تزويد الاحياء العربية بالقدس بالتيار الكهربائي حتى اعيد تسجيلها وفق القوانين الاردنية عام ١٩٥٣ وحملت اسم " شركة كهرباء القدس الاردنية المحدودة الضمان ، وفي عام ١٩٥٦ قامت كل من بلديات القدس ، رام الله ، بيت لحم بيت جالا ، وبيت ساحور ، بتسجيلها كشركة مساهمة محدودة تحمل اسم " شركة كهرباء محافظة القدس الاردنية المساهمة المحدودة " .

وقد حدد ذلك في بند أ من المادة ٣ من عقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة .

وفي عام ١٩٦١ وقع اتفاق بين الحكومة الاردنية والشركة شملت خدمات الشركة بموجبه كافة المناطق التي كانت ضمن محافظة القدس حسب التقسيم الادارى الاردني في ذلك الوقت ، وفي

عام ١٩٦١ طالبت الشركة بتوسيع امتيازها ليشمل منطقة الخليل ، الا ان الحكومة الاردنية لم تبت في ذلك قبل حرب عام ١٩٦٧ .

## في ظل الاحتلال الاسرائيلي :

ساهمت حرب عام ١٩٦٧ في تدمير قسم كبير من شبكات وتجهيزات الشركة العربية ، الا انه بارادة وتصميم العاملين فيها تم اصلاح الشبكات واعادةالتيار الكهربائي في فترة قصيرة - وبعد صدور القرار الاسرائيلي بضم القدس في ٢٨ حزيران عام ١٩٦٧ سجلت الشركة تلقائيا كشركة اسرائيلية واصبحت خاضعة للقوانين الاسرائيلية .

وفي آذار عام ٦٨ صادرت السلطات الاسرائيلية اسهم امانة القدس في الشركة البالغة ٢ر٨ في المائة من مجموع الاسهم وفي عام ١٩٧١ عينت عضوين في مجلس الادارة كممثلين لبلدية القدس مما ادى ذلك الى انسحاب ممثلي بلديتي رام الله والبيرة ، وفي عام ١٩٧٢ اضطرت الشركة الى ربط بعض شبكاتها بالشركة القطرية الاسرائيلية من اجل تغطية منطقة امتيازها بالتيار الكهربائي التياخذت في التوسع .

وفي بداية عام ١٩٦٩ قامت الشركة القطرية الاسرائيلية بتمديد خطوطها لتغذية مناطق رامات شكول ومبيعات همفتار وجزء من منطقة تلبيوت ، ولما كانت هذه المناطق ضمن منطقة الحرام ولم تكن ضمن امتياز الشركة الاسرائيلية بل جزء من امتياز الشركة العربية ، رفعت ادارة الشركة قضية لدى محكمة العدل العليا الاسرائيلية طالبت بضمان حقها في تزويد هذه الاحياء وقد كسبتها وقامت بشراء كافة التجهيزات والخطوطالتي تم تركيبها من قبل الشركة القطرية .

وبعد عام ١٩٧٣ ومع تزايد وتائر الاستيطان حول مدينة القدس واضطرار الشركة لتزويدها بالتيار الكهربائي انطلاقا من كون هذه المناطق هي جزء من امتيازها ازداد اعتماد الشركة العربية على الشركة القطرية في شراء التيار الكهربائي لكي تستطيع الايفاء بالتزاماتها تجاه الشركة العربية ( الامر الذى سنلقي الضوء عليه في مكان آخر من هذه الدراسة توضيح ابعاده علىمسيرة الشركة ) .

وقد ترتب على الشركة القيام بانشاءات كبيرة لتزويد هذه المستوطنات ، وقد حقق تنفيذ هذه المشاريع بعض الارباح ساهمت الى حد ما في تغطية الخسارة الناجمةعن التعرفة الجائرة في البيع والشراء، ومع تقلص هذه المشاريع حتى نهاية السبعينات بدأت تتراكم الديون على الشركة حتى وصلت ذروتها في عام ١٩٧٩ ، حيث حاول مجلس الادارة في ذلك الوقت الخروج من الازمة من خلال بيع ( او تأجير ) امتياز المستوطنات ، ومن خلال الاستمرار في اضطهاد الطبقة العاملة داخل المؤسسة وعدم رفع الرواتب المتدنية في تلك الفترة الا ان الاضراب الذى قادته نقابة عمال وموظفي الشركة واستمر اكثر من ٢٠ يوم ، والذى لقي تأييد وتعاطف اوسع الفئات الشعبية والجماهيرية ومؤسساتها وعلى رأسها الاتحاد العام للنقابات ، ساهم في افشال هذه الخطة ، وحمل

اللجنة المشتركة ( والتي كان يدعي الياس فريج بأنه اعطى الضوء الاخضر منها لتنفيذ خطط على التراجع واستطاع عمال الشركة من تحقيق مجموعة من المكاسب ساهمت في تحسين رواتبهم وظروفهم المعيشية وادت بالتالي الى ازدياد عطائهم وانتاجهم .

## العلاقة مع اللجنة المشتركة والنظام الاردني

وفي هذه الفترة بدأت قضية الشركة مع اللجنة المشتركة الاردنية ـ الفلسطينية والتي كان النظام الاردني يلعب الدور الرئيسي فيها، فمقابل تسديد الديون التي بلغت ٤٠ الف دينار وضعت اللجنة مجموعة شروط كان ابرزها تعيين المرحوم انورنسيبة رئيسا لمجلس الادارة واقالة الرئيس السابق والمدير العام للشركة وكذلك تم توقيع اتفاقية تقوم الشركة بموجبها بايصال التيار الكهربائي لاكثر من ١٣٠ قرية عربية في منطقة الامتياز وتقوم اللجنة المشتركة بتمويلها ..

وفي الوقت الذى رأت فيه الاوساط النقابية والوطنية داخل المؤسسة بأن عملية تزويد القوى ستساهم في انعاش الشركة والتخفيف من معاناة ابناء شعبنا في ظل الاحتلال وعاملا من عوامل الصمود رأت اللجنة المشتركة والنظام الاردني في دعم هذه المشاريع وسيلة للسيطرة على هذه الشركة وتسديد الحساب مع الطبقة العاملة ونقابتها ذلك لان اضراب عام ١٩٧٩ كان بمثابة ناقوس الخطر بالنسبة لمواقع البرجوازية الكبيرة في المناطق المحتلة حيث افرز هذا الاضراب نهجين نهج الطبقة العاملة المتمسك بالحقوق الوطنية ونهج البرجوازية المستعد للمساومة مع الاحتلال حفاظاً على مواقعه الطبقية .

ولم يكن صدفة ان يكون برنامج اللجنة المشتركة في السنوات اللاحقة موجها لدعم البرجوازية الكبيرة واضعاف الطبقة العاملة وحركتها النقابية وقد استخدم الدعم المالي للنقابة كوسيلة لترويضها وجذبها الى فلك السياسة الاردنية ( تميزت نقابة عمال وموظفي الشركة عن بقية النقابات وحتى عن الاتحاد العام للنقابات بضخامة المخصصات المالية حيث تلعب في حوالي ٦٥٠٠ دينار سنويا ) . ولما فشلت سياسة الجزرة بدأوا باستخدام العصا ، حيث اخذ زلم النظام الاردني يحرضون ضد الهيئة الادارية للنقابة وخاصة في انتخابات كانون ثاني سنة ١٩٨٥ الامر الذى تم توضيحه في بيان لكتلة التحالف الديموقراطي العمالية في شهر شباط : ٨٥ بعد الانتخابات ، حيث ورد ما يلي :

" لقد جرت هذه الانتخابات في ظروف اتسمت بتصاعد حملات التحريض والتشويه ضد مجموعة من النقابيين ذوى المصداقية نقابيا ووطنيا . وشاركت في هذه الحملة مجموعة قوى يجمعها العداء للنهج الوطني التقدمي للنقابة بهدف تزييف ارادة الطبقة العاملة والانقضاض على مكتسباتها وانجازاتها التي تحققت خلال مسيرتها النضالية .

وقد استخدمت في هذه الحملة مجموعة من الاسلحة القديمة ـ الجديدة كان ابرزها : السلاح

الكاتب

المادى واستغلال الدين الحنيف لاغراض غير شريفة بالاضافة الى التشهير الشخصي واستغلال كبار المسؤولين في الشركة لمراكزهم للتأثير على مسار الحملة الانتخابية ، فقد هدد العديد منهم بان انتخاب هيئة ادارية مماثلة للهيئة السابقة سوف يحرم العمال من استلام رواتب الشهر الثالث عشر والرابع عشر وسينقطع الدعم المالي عن الشركة بالاضافة الى تضمين بياناتهم الصفراء والبيضاء الاغراءات والوعود المالية المتعلقة بمشروع الاسكان والتأمين الصحي وتخفيض الضرائب وتأمين التعويضات مستغلين طيبة عمالنا وحرصهم على استمرار مصدر رزقهم .

لقد ارادوا من خلال هذه الحملة اخفاء جوهر الصراع الدائر على الصعيدين السياسي والنقابي ونقل الخلافات والمهاترات الى داخل هذه المؤسسة، في وقت هي امس الحاجة لترسيخ اوسع وحدة صف وطني لمواجهة مخاطر تهويدها وتصفيتها من قبل الاحتلال .

ولقد رأينا ان الواجب الوطني يحتم علينا توضيح الامور ووضع النقاط على الحروف من خلال هذا البيان حتى لا تضيع الحقائق في خضم المهاترات والاشاعات المغرضة .

لقد كان العامل الاساسي وراء الهجوم على الهيئة الادارية السابقة هو محاولات البعض لتحويل النقابة الى الصف المعادى لحقوق شعبنا الوطنية في العودة وتقرير لمصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة ، بالاضافة الى وضع الشركة والصراع مع الاحتلال حول تطورها ومستقبلها . ولقد تبين في الاونة الاخيرة ان من يقود الهيئة الادارية حاليا كان على علم بما يجرى وراء الكواليس من مفاوضات حول امتياز الشركة ضمن معادلة سياسية، كما ورد في توجيهات وزير شؤون الارض المحتلة الذى اصدر تعليماته بضرورة تغيير الهيئة الادارية السابقة .

فلماذا يتم تصوير الامور وكأن الهيئة الادارية السابقة كانت عائقا امام تدفق اموال الصمود ؟ اليس في هذا خداع وتضليل للعمال ؟ .

- الم يكن المطولب تفصيل هيئة ادارية مناسبة لما يتناسب مع توجيهات معالي الوزير؟.
- وبماذا يفسر تدخل البعض من كبار الموظفين ، وبشكل مباشر، في الحملة الانتخابية ؟.

وخلال فترة ٧٩ ــ ٨٣ ، اخذت اللجنة المشتركة ووزارة شؤون الارض المحتلة تتدخل في الامور الداخلية للشركة وتملي اوامرها بخصوص التوظيفات وبخصوص اولويات تنفيذ مشاريع القرى وقبل تسليم الشركة آخر قسط من المشاريع اشترطت تعيين المدير العام الحالي للشركة . وفي الوقت الذى كان يجرى فيه تنفيذ المشاريع الجديدة سواءا في القرى العربية او المستوطنات والمناطق الصناعية الاسرائيلية كان يزداد الاعتماد على الشركة القطرية في شراء التيار الكهربائي ، ولم يكن في برنامج اللجنة المشتركة مكانا لدعم استقلالية الشركة من خلال توسيع القدرة التوليدية ومرة اخرى ساهمت المبالغ المالية التي استلمتها الشركة مقابل تنفيذ مشاريع اكثر من ١٢٠ قرية في فترة لا تتجاوز الخمس سنوات ، ساهمت في تغطية العجز المالي الناجم عن التعرفة الخاسرة . ومع انتهاء المشاريع تفجرت الازمة من جديد في صيف عام ١٩٨٥ ولكن بصورة مأساوية اكثر منها عام ١٩٧٩ .

# الوضع الفني وخدمات الشركة والتعرفة

تقدم الشركة حاليا خدماتها لاكثر من ١١٠ الاف مشترك ، ٣٢ ٪ منهم يهود ، يستهلكون حوالي ٥٥ ٪ من مجموع الوحدات المباعة .

واقد اعتمدت الشركة منذ البداية محركات الديزل لتوليد الطاقة الكهربائية والتي تعمل على الوقود الثقيل ، وكانت هذه المحركات اقتصادية في ظل احتياجات محدودة وتوفر صيانة دورية وتحميل مناسب . الا ان زيادة الاستهلاك وعدم سماح السلطات بتجديد المحطة المركزية تسبب في زيادة تحميل هذه المحركات اكبر من طاقتها بحيث اصبح انتاجها يتضاءل .

ففي الوقت الذى كانت فيه القدرة الاسمية للمحطة المركزية ٢١٧٦٠ ( ك . ف . أ ) فان القدرة الفعلية لم تتجاوز في بداية الثمانينات نسبة الـ ٦٠ / من القدرة الاسمية وذلك بسبب تقادم هذه المحركات

ويوضح الجدول التالي اهم المؤشرات لتطور الشركة الفني ففي حين هناك زيادة سنوية في الاستهلاك بنسبة ١٥ ٪ كانت نسبة مساهمة التوليد من خلال المحطة المركزية في تقلص مستمر حتى انها لم تتجاوز في السنوات الاخيرة نسبة الـ ( ٢ — ٥ ٪ )

| السنة | الوحدات المولدة والمشتراه مليون ك وس | الوحدات المولدة مليون ك و س | نسبة الوحدات المولدة الوحدات المولدة والشمتراة ٪ | الحمل الاقصى ميغاواط | عدد المشتركين (الف مشترك) |
|---|---|---|---|---|---|
| ٦٦ | ٣ ر ٣١ | ٣ ر ٣١ | ١٠ ٪ | | ٣١ |
| ٦٧ | ٧ ر ٢٧ | ٧ ر ٢٧ | ١٠ ٪ | | ٢٤١ ر ١٩ |
| ٦٨ | ٢ ر ٣٢ | ٢ ر ٣٢ | ١٠٠ ٪ | | ١٠٨ ر ٢١ |
| ٧٢ | ٣ ر ٧٥ | ٣ ر ٧٥ | ١٠ ٪ | | ٣٢٠٠٠ |
| ٧٣ | ٣ ر ٩٢ | ٤٨ | ٥٢ / | | ٣٦١ ٧ |
| ٧٥ | ٦ ر ١٢٥ | ٦٤ | ٥١ ٪ | | ٤٤٦٠٥ |
| ٧٦ | ٦ ر ١٤٦ | ٨٦ | ٥٨ / | | ٤٨٥٨٩ |
| ٨٠ | ٢٣٥ | ٨٦ | ٣٥ ر ٤ ٪ | ٥٧ | ٦٦ ر ٠٠٠ |
| ٨٤ | ٣٥٥ ر ٠٣ | ٤١ | ١١ ر ٦ ٪ | ٧٨ ر ٧٤٧ | ٩٥ ر ٤٠٢ |
| ٨٥ | ٣٩٣ ر ٥٣ | ٢٩ | ٧ ٪ | ٨٨ ر ١٣٦ | ١٠١ ر ١٤٩ |
| ٨٦ | ٤٤٩ ر ١ | ١٥ | ٣ ر ٣ ٪ | ٩٨ ر ٥٥ | ١٠٥ ر ٠٠٠ |
| ٧ شهور | | | | | |
| ٨٧ | | | | ١٠٦ | ١١٠ ر ٠٠٠ |

الكاتب

ويلاحظ انه خلال العشر سنوات الاولى بعد الاحتلال تزايد عدد المشتركين بنسبة ١٣٠٪ وخلال العشر سنوات الثانية تزايد العدد بنسبة ٢٣٠ / ويعود ذلك الى تزويد القرى العربية ومشاريع الاسكان الاسرائيلي .

ويلاحظ نمو الاحمال بنسبة كبيرة خاصة في السنوات الاخيرة الامر الذى تطلب زيادة طاقة الربط مع الشركة القطرية وتعداد نقاط الربط .

/وتشترى الشركة الطاقة الكهربائية من الشركة الاسرائيلية حسب تعرفة مجموعة المستهلكين المحدودين بتجارى عام وهي من الناحية النظرية يجب ان تؤمن ربح بنسبة ٨ ٪ الا ان الواقع العملي يظهر ان هناك خسارة للشركة بنسبة ١٣٪ من مبيعاتها ويعود ذلك الى الفقدان في الشبكات والذى يتراوح بين ١٣ – ١٥ ٪ والى الفقدان نتيجة سرقات التيار والى المصاريف الادارية والخسارة الناجمة عن التوليد

ومن هنا جاءت مطالبة ادارة الشركة بتخفيف تعرفة الشراء بنسبة ٢٠ ٪ حتى يتسنى توفير ربح معقول لتغطية النفقات .

واذا ما اخذنا بعين الاعتبار وجود بعض المشتركين الذين يتمتعون بتعرفة مخفضة ( مثل مضخات المياه ، معسكرات الجيش، المستوطنات الزراعية) تضطر الشركة لبيعهم بتعرفة اقل بحوالي ١٠ ٪ عما تشترى من الشركة القطرية بدون اى دعم مقابل هذه التخفيضات فان الخسائر تتراكم وتضاف اليها فروقات العملة والفوائد ورسوم المحاكم حتى اصبحت الديون الحالية تتجاوز الـ ٧ ملايين دينار .

وقبل البدء في تحليل عوامل الازمة والقوى المحركة لها لا بد ن العودة الى المحاولات الاسرائيلية ومنذ العام ١٩٨٠ لانهاء امتياز الشركة ودخول الشركة في دوامة القضاء الاسرائيلي :

ففي بداية عام ١٩٨٠ اصدر وزير الطاقة الاسرائيلي في تلك الفترة اسحق موادعي قرارا ينوى بموجبه تصفية الشركة في بداية عام ١٩٨١ ، وحينها اتخذ مجلس الادارة قرارا بالتوجه لمحكمة العدل العليا الاسرائيلية وبعد المداولات وعلى مدى عدة جلسات اتخذت المحكمة قرارا في شباط / ٨١ بشقين الاول بخصوص امتياز منطقة القدس اعطت بموجبه الصلاحية لوزير الطاقة لتحويله الى الشركة القطرية الاسرائيلية .والثاني بخصوص امتياز الضفة الغربية حيث اعطت الصلاحية للحاكم العسكرى لتحديد مصيرة . ونصح القرار الطرفين بالتفاوض حول الامتياز .

ومنذ تلك الفترة بات واضحا المستقبل الذى ترسمه السلطات الاسرائيلية للشركة ، فمن ناحية تم تشديد الرقابة على كافة المشاريع الجديدة التي تنفذها الشركة وخاصة خطوط النقل ، حيث تم وباستمرار تعديل مسار هذه الخطوط بشكل ينسجم مع المخططات الاسرائيلية في هذا المجال اضافة الى تجزئة مناطق الامتياز من خلال تعداد نقاط الربط، حيث تم زيادة نقاط الربط الى اكثر من ٩ نقاط ( النبي صموئيل (٢) الثورى ، جيلو (٢) ، مخماس ، مستوطنة هاردار ، مستوطنة افرات

اضافة الى المحطة المركزية في شعفاط (٢) ، ويمكن القول ان السلطات الاسرائيلية ومن خلال وزارة الطاقة مهدت لاستيعاب امتياز الشركة الاسرائيلية وذلك من خلال :-

١) الاعتداء على امتيازالشركة في عدة مناطق ابرزها :- رنتيس، اللبن ، افرات ، حوسان ، العوجا ، بيت حنينا ، النبي يعقوب ، هداسا ، النبي صموئيل واخيرا الخان الاحمر ،

٢) زيادة نقاط الربط ومحدودية طاقتها كما ورد اعلاه .

٣) منع الشركة من تشغيل المولدات الجديدة التي استوردتها ( ٥ مولدات ) ، ٤ منها ذات قدرة اسمية ٣ ميغاواط لكل واحد والخامس ذات قدرة اسمية ، ٥ ميغاواط ،اى بقدرة اسمية اجمالية ١٧ ميغاواط، وذلك بهدف اغلاق محطة التوليد المركزية في شعفاط بحجة الطريقة البدائية في التوليد وتلويث البيئة -

٤) مطالبة الشركة بتعيين موظفين اسرائيليين بحجة ايجاد جو من الثقة والتفاهم بين الشركة والمستوطنين ، وقد رفضت النقابة في تلك الفترة ، واضطر مجلس الادارة لعدم القبول به لان الخطورة كما ورد في بيان كتلة التحالف الديموقراطي في اواسط ايار ٨٥) لا تكمن فقط في كونها محاولة لتجريد هذه المؤسسة من هويتها الوطنية وانما ايضا في كونها بداية لكي تجد شركة الكهرباء الاسرائيلية موطئ قدم لها في الشركة تمهيدا للاستيلاء عليها .

والان نعود الى تفجرالازمة في صيف عام ١٩٨٥ ، حيث هددت الشركة القطرية بقطع التيار عن نقاط الربط بسبب تراكم الديون حيث وصلت الى ما يقارب المليون دينار اردني ، وكان واضحا ان هذا التهديد كان بداية مرحلة الضغوطات المالية والقضائية تمهيدا لتصفية الشركة سواءا على مراحل او مرة واحدة .

وفي تلك الفترة توجه وفد من مجلس الادارة لعمان للتباحث مع اللجنة المشتركة في سبل الخروج من ازمة الديون ،وكان المدير العام قد سبق الوفد بارسال تقرير حول وضع الشركة حيث كشف التقرير في الخسارة الشهرية للشركة ٣٥٠،٠٠٠ دينار ( سببها الخسارة من التعرفة، الخسارة في التوليد ، فوائد الديون ، رسوم المحاكم ، المصاريف الادارية ) .

وعليه تمت مواجهة الوفد بالشروط الاردنية لدعم الشركة لسداد الديون حيث تمثلت في البداية بتقليص النفقات والاصلاحات الادارية ( تخفيض الرواتب ٣٠ ٪ ، تخفيض عدد العمال ب ١٠ ٪ ، الغاء عدد من العلاوات وكذلك راتب الثالث والرابع عشر) ، وقد كانت كتلة التحالف الديموقراطي محقة حينما ذكرت، في بيانها بتاريخ ٨٥/١٢/١٨ ان الوعود التي حملها الوفد كانت مقابل شروط موجهة بالاساس ضد العمال وحقوقهم .

بعد ذلك اخذت السلطات الاسرائيلية تصعد من اجراءاتها ضد الشركة، حيث استصدرت الشركة القطرية الاسرائيلية من المحكمة قرارا بتاريخ ١٧/١٠/ ٨٥ يلزم كافة البنوك والفنادق والمؤسسات الكبيرة في منطقة القدس بتسديد الفواتير في صندوق المحكمة ،وفي حينه شكلت المبالغ التي حجز عليها حوالي ٧٠ / من مبيعات الشركة للتيار وتكاليف المشاريع التي تسدد بموجب شيكات بنكية . ومن ثم استصدرت قرارات اخرى بالحجز على كافة ممتلكات الشركة وعقاراتها .

الكاتب

وفي اوائل عام ٨٦ اوفدت ادارة اشركة مندوبا الى عمان ، كانت نتيجة زيارته ان حمل شروطا تصعيدية تمثلت في :

١) اغلاق المحطة المركزية .
٢) تحفيض رواتب الموظفين الى النصف .
٣) التوقف ( التنازل ) عن تزويد المستوطنات .
٤) تسريح ٢٠٠ ـ ٢٥٠ عامل .
٥) تمديد الامتياز .
٦) تخفيض التعرفة .

وبعد زيارة اخرى استملت ادارة الشركة كتابا موقعا من وزير شؤون الارض المحتلة في ذلك الوقت طاهر كنعان يؤكد فيه استعداد الحكومة الاردنية المساعدة في الحصول على قروض من البنوك في حالة تخفيض التعرفة وتمديد الامتياز ، وقامت ادارة الشركة بدورها بارساله الى وزارة الطاقة الاسرائيلية .

ولم تكن هذه هي المرة الوحيدة التي تتم فيها المراسلات والاتصالات المباشرة وغير المباشرة بين السلطات الاسرائيلية والاردنية بخصوص قضية اشركة ، فقد كشفت وسائل الاعلام في اوائل عام ٨٦ عن اجتماعات بين ضباط اسرائيليين واردنيين على الجسور لدراسة امكانية تزويد الشركة بالطاقة الكهربائية من الاردن ، وكذلك الوساطات المتكررة التي قامت بها السفارة الامريكية واخيرا تناول قضية شركة الكهرباء من قبل نائب الرئيس الامريكي بوش في زيارته الاخيرة للاردن واسرائيل ( قبل حوالي عام ) .

وفي شهر ايار / ٨٦ اصدرت المحكمة الاسرائيلية قرارا بالحجز على صندوق الشركة ويقضي بعدم صرف اى مبلغ ولو كان بسيطا الا بعد موافقة مأمور الاجراء ومدير الشركة الاسرائيلية في القدس وكان واضحا بأن وسائل الضغط اخذت توجه الى عمال الشركة ونقابتهم لتيئيسهم وفرض الامر الواقع عليهم . ومع نهاية شهر ايار كانت ادارة الشركة عاجزة عن توفير رواتب العمال مما اضطر النقابة الى اعلان الاضراب لمدة اربعة ايام مما اضطر الشركة القطرية ووزارة الطاقة رفع الحجز والسماح بصرف الرواتب بعد تهديد النقابة بأخذ زمام الامور وجمع الاموال وصرف الرواتب ، وقد كان لهذا الاضراب دورا كبيرا في تصلب موقف النقابة ، الذى طالما سعى محامي الشركة توسيا كوهين ومن خلال محامي النقابة الضغط باتجاه تليينه .

وقد عكس هذا الاضراب قوة الطبقة العاملة وقيادتها النقابية وساهم في توضيح موقف النقابة حيث لخصته في بيانها بتاريخ ٥ حزيران /٨٦، ومما جاء في هذا البيان :

لقد كانت الاربعة ايام الماضية بمثابة تجربة ( وان كانت ليست بالجديدة علينا ) تستحق الوقوف امامها وتقييمها بايجابياتها وسلبياتها .

كما تعلمون فقد كان اضرابنا نتيجة للاوضاع السيئة التي آلت اليها الشركة والتي كان لها انعكاسا سلبيا على اوضاعنا النفسية واصبحت تشكل خطرا ليس فقد على استلامنا رواتبنا وانما ايضا

على مصيرنا وكافة حقوقنا العمالية من استمرارية حقنا في العمل او تعويضاتنا والتي لا تعادل شيئا في ديمومة عطاء هذه المؤسسة العربية في قلب القدس ـ عاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة .

لقد كان تقييم الهيئات الادارية السابقة وعلى مدى الخمس سنوات الماضية بان قضيتنا قضية سياسية في جوهرها تاخذ طابعا اقتصاديا في شكلها ولعل زملاؤنا القدامى الذين عاصروا تطور الشركة يذكرون الظروف العصيبة التي عملوا بها في بداية الاحتلال ، حيث بدأ الاحتلال وبعد عام ١٩٦٧ يضع العراقيل امامها في محاولة لخنقها وتهويدها نظرا لاهميتها في دعم الاقتصاد الوطني المستقل اولا ولكونها المؤسسة الوحيدة التي تربط القدس بالضفة الغربية ثانيا ولتواجد قاعدة عمالية كبيرة فيها مؤطرة في نقابة عمالية عريقة تمتد جذورها الى اكثر من ثلاثين عاما . وفي السبعينات استمرت الضغوطات على شركتنا من خلال عدم السماح لها بزيادة قدرتها التوليدية والاعتداء على امتيازها في عدة اماكن وحملها على شراء التيار من الشركة القطرية بشروط جائرة واخضاع كافة انشاءاتها ومخططاتها لموافقة الحكم العسكري ، خاصة في مناطق الضفة الغربية ، من هنا فان جذور الازمة موجودة منذ بداية السبعينات ، وللاسف فان مجلس الادارة طوال هذه الفترة لم يكن لديه اى برنامج وقائي لتفادى هذا الوضع المزرى ، ، بل على العكس من ذلك كانت لدى بعض الاوساط فيه خطة في عام ١٩٧٩ للخروج من الازمة من خلال بيع جزء من الامتياز ولقد كان لاعتصامكم وتعاضد الجماهير الشعبية معكم آنذاك دورا اساسيا في افشال هذه المحاولة وتحسين الاجور ، وظروف العمل . بعدها بدأ مسلسل العلاقة مع اللجنة المشتركة والاردن ، حيث قامت الشركة بانارة اكثر من ١٣٠ قرية عربية خلال اقل من ٦ سنوات ، الامر الذى تطلب زيادة الطاقم الفني والذى يطالبون الان بتقليصه الى النصف ، وكانت المبالغ التي دفعت هي مقابل هذه المشاريع في حين كانت الاحاديث والاقاويل تدور عن دعم شركة الكهرباء وعن البحبوحة التي يعيشها الموظفون متناسين ان ما وصلنا اليه هو ثمرة نضال النقابة على امتداد اكثر من ٢٥ سنة ،

وقد حقق النظام الاردني من ذلك ليس الكسب الاعلامي فحسب وانما ايضا الولاءات السياسية المعادية لشعبنا بمختير وغيرهم . بعدها اخذت هذه اللجنة تبسط سيطرتها على الشركة وتفرض شروطها والتي اخذت في نهاية المطاف طابعا مكشوفا في معاداته للعمال في محاولة لتحميلهم مسؤولية الوضع الذى آلت اليه الشركة ، وان كنا لسنا بصدد تكرار هذه الشروط ، فهي معروفة لديكم ، الا ان تطابقها مع الشروط الاسرائيلية يجعلنا نؤكد بان هناك صفقة سياسية بخصوص هذه المؤسسة سنكون ضحيتها اذا ما لم نتصدى لها حفاظا على حقوقنا ومكتسباتنا ، ولقد طرحت النقابة ومن خلال قرارات الهيئة العامة البديل الوطني للشروط الاردنية من خلال التمسك بهذه المؤسسة الوطنية ودعمها بدلا من التآمر لتصفيتها والتمسك بحقوق عمالها موظفيها استنادا الى الدعم الجماهيرى ( الامر الذى لمسناه في اضرابنا الاخيرة ، اننا بالقدر الذى نتمسك فيه بشركتنا بالقدر الذى نرفض فيه تحميلنا مسؤولية تدهور وضع الشركة ، في وقت يتم اعفاء مجلس الادارة وامتداداتهم الطبقية داخل وخارج المناطق المحتلة من مسؤوليتهم الاساسية ، الامر الذى تؤكده ممارساتهم ولا مبالاتهم في الفترة الاخيرة . اننا نعتبر ان معيار الوطنية لاى حل لقضية الشركة هو في المدى الذى يتم من خلاله الحفاظ على عمال الشركة وحقوقهم ، لا معاداتهم .

الكاتب

أيهـا الزمـلاء ،

لقد اثبتت تجربتنا الكفاحية ان طريق نيل الحق هو في التمسك به والدفاع عنه بصلابة ، فمع ادراكنا للطبيعة السياسية لقضية الشركة ، فان الكثير يعتمد على موقف النقابة وعمالها . فلقد ادركت الهيئة الادارية منذ بداية تضييق الخناق على الشركة ورفض صرف الرواتب ان الهدف من ذلك هوالضغط علينا بهدف تجويعنا ودفعنا للخنوع والاستسلام ، بعبارة اخرى ، لقد ارادوا تحويل ما رفضناه مرارا ، مطلبا عماليا ، وبالتالي يتم تحميلنا مسؤولية ضياع الشركة واعطاء من تآمر ويتآمر عليها صك البراءة .

ومن هنا فقد فوتم بوحدتكم وصمودكم والتفافكم حول نقابتكم الفرص على من اراد الاصطياد في المياه العكرة ، فهناك من طرح علينا التوجه الى محكمة العمل ورفع قضية على الشركة لاستلام الرواتب ، وسواءا كان هذا الطرح بحسن النية او بسوئها ، فان نتيجة ذلك ستضعنا في تناقض مع ما اكدنا عليه مرارا بان هذه الموسسة هي لعمالها قبل ان تكون لاى طرف آخر .

بعد ذلك اتبعت السلطات الاسرائيلية اسلوب الاطالة في الاجراءات القضائية بهدف تشديد الخناق اكثر فاكثر على الشركة وعمالها ، فقد تم تأجيل جلسة محكمة العدل العليا المكرسة للنظر في القضية التي رفعتها الشركة بخصوص التعرفة عدة مرات وكذلك ردت محكمة الاستئناف العليا التماس الشركة بالغاء قرارات الحجز في النصف الثاني من شهر حزيران ٨٧ .

وفي ٨٧/٧/٩ صدر قرار عن المحكمة اكد على الحجز على جميع ممتلكات الشركة واموالها .

وفي نفس الفترة قام المدير العام للشركة بزيارة لعمان ، ولم يحمل معه سوى نفس الشروط الاردنية السابقة ، اى عدم الحديث عن دعم الشركة الا بعد تمديد الامتياز في حين كان وزير الطاقة يؤكد عدم استعداده للبحث في قضايا الشركة المتعلقة بالتعرفة والامتياز الا بعد سداد الديون ، بعبارة اخرى اصبحت الشركة بين المطرقة الاسرائيلية والسندان الاردني .

وفي شهر آب ١٩٨٦ طرح رئيس المجلس اقتراحا على وزير الطاقة يقضي بالتنازل عن الامتياز في ٣ مستوطنات اقيمت في المنطقة الواقعة ضمن خط الهدنة ( عام ٤٩) ومنطقة الحرام ، وفي حينه ضمنت الهيئة الادارية للنقابة موقفها تجاه هذا الاقتراح والاسس التي استندت اليها في تمديد هذا الموقف في مذكرة بعثت بها لمجلس الادارة في اواخر شهر آب /٨٦ ومن ابرز ما ورد في هذه المذكرة :

خلال فترة الخمس سنوات الاخيرة ترسخت لدى الهيئة العامة والهيئات الادارية للنقابة مجموعة ثوابت كانت بمثابة البوصلة التي توجه تحركاتنا للحفاظ على وطنية هذه الموسسة وبالتالي حقوقنا ومكتسباتنا سواء الحق في العمل اوالتعويضات في ارتباط عضوى .

وهذه الثوابت هي :

١) الحفاظ على عروبة ووطنية هذه الموسسة .
٢) الحفاظ على وحدة وترابط كافة مناطق الامتياز والتصدى لاى محاولة للانتقاض منها وتجزئتها .
٣) ضمان الحق في العمل لكافة العمال والموظفيـن .

الكاتب

٤) عدم تقليص الرواتب او اى من المكتسبات العمالية .
٥) استمرارية توليد الطاقة الكهربائية باعتبارها الاساس والرمز لبقاء الشركة وتطورهـا .
٦) رفض اى نوع من المشاركة مع الاسرائيليين سواء في الادارة او التوظيف .

ومن هذا المنطلق ،فاننا لا نرى فيما طرحه السيد رئيس مجلس الادارة حول استعداده للتنازل عن مناطق امتياز المستوطنات الواقعة ضمن خط الهدنة ومنطقة الحرام وتركيب عدادات مركزية لمستوطنات " شرفات "و" النبي يعقوب" مقابل الغاء الديون وتخفيض التعرفة ، وتمديد الامتياز لا نرى في ذلك انسجاما مع الثوابت التي حكمت تحركاتنا ومواقفنا المشتركة ، ان هذا الموقف تدعمه مجموعة حقائق اهمها :

١) ان لهذه الخطوة ابعادا سياسية خطيرة تعطي المصداقية للواقع الذى يريد الاحتلال فرضه ، وخاصة شرعية المستوطنات وضم القدس .
٢) ان القبول بمبدأ التنازل عن الجزء سيفتح شهيته الطرف الاخر لابتزاز المزيد من التنازلات ، سواء بخصوص مناطق الامتياز او بخصوص استقلالية وتطور الشركة ، ويؤكد ذلك عدم قبوله ببعض المستوطنات ومطالبته بها جميعا ، وجاءت عملية الاقتحام الاخيرة كأداة ضغط في هذا الاتجاه. وهناك في تاريخ القضية الفلسطينية من الوقائع العملية ما يؤكد عدم وجود حد لاطماع المحتلين ، وتجدر الاشارة الى ان تزويد شركتنا لهذه المستوطنات بالتيار الكهربائي ، جاء بعد رفع قضية من قبل الشركة عام ١٩٧٠ ضد وزير الدفاع الاسرائيلي في ذلك الوقت حيث كان الحكم لصالحها ( اى الشركة ) .
٣) ان تركيب عدادات رئيسية لمستوطنات " شرفات " و"النبي يعقوب" سيؤدى لنفس نتيجة التنازل عنها للشركة القطرية لعدة اسباب اهمها :

أ ) سيؤدى لذلك الى تجزئة الامتياز وعدم استطاعة الشركة الاستفادة من الانشاءات والتجهيزات القائمة فيها وخاصة في عملية التحويلات لضمان مرونة واستقرار / الشبكة .
ب ) سيحرم الشركة القيام بمشاريع التمديدات المربحة .
ج) ان ضخامة هذه المستوطنات والتي تعتبر مدن ، تتطلب جهة لها الخبرة والامكانيات لتأمين عمليات الصيانة والطوارئ والجباية وهذا بالطبع وحسب القانون الاسرائيلي سيفتح الطريق امام الشركة القطرية للقيام بهذه المهام ، الامر الذى يضفي خطورة اضافية خاصة وان للشركة القطرية خطوط ضغط عالي تمر بالقرب من هاتين المستوطنتين ،ومن الممكن في هذه الحالة ربطها على هذه الخطوط كما حدث في مستشفى هداسا .

٤) ان تقليص منطقة الامتياز وعدد المشتركين سيؤدى الى تقليص جهاز العاملين بنفس النسبة ، وهذا ما لا يمكن القبول به .

وهنا قد يطرح تساؤل عن البديل للخروج من الازمة ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل تنبع من طبيعة الازمة ومسبباتها ، وكونها جزء من القضية الوطنية ، وهنا نتساءل : ماذا سيحصل لقضيتنا الوطنية فيما لو تم تعميم هذا الاسلوب على كافة المؤسسة الوطنية ؟ بعبارة اخرى ، فاننا لا نرى من بديل سوى البديل الوطني الكفاحي .

وفي تصعيد خطير داهمت قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود مكاتب الشركة الرئيسية

بتاريخ ٨٦/٨/١٩ ( اثناء عطلة عيد الاضحى ) مستغلين غياب معظم العمال والموظفين ، ورغم احتجاج ادارة الشركة على عدم قانونية هذا الاجراء ، قاموا باقتحام المكاتب وتفتيشها والعبث بها على مدى اربع ساعات واستولوا على مجموعة من الملفات وكسروا خزنة الشركة ، وقد دعت النقابة الى الاضراب في اليوم التالي استنكارا لهذه الخطوة ، وربطت بينها وبين المفاوضات التي كانت دائرة حول الامتياز بين مجلس الادارة ووزارة الطاقة في محاولة لابتزاز التنازلات بخصوص امتياز المستوطنات ( بيان النقابة ٨٧/٨/١١) .

وفي تلك الفترة ايضا رفعت الشركة القطرية قضية امام محكمة الصلح ضد رئيس المجلس والمدير العام والمحاسب العام وأمين الصندوق بسبب تصرفهم بالاموال وصرف الرواتب دون اذن مسبق من الشركة القطرية وطالبتهم بدفع غرامة بقيمة ٦٠٠ الف دينار ، وكان واضحا ان هذه القضية لم تكن سوى اداة ضغط اضافية بنفس اتجاه الادوات السابقة .

وبتاريخ ٨٦/١١/٥ عقدت المحكمة العليا الاسرائيلية جلسة للنظر في الدعوى التي رفعتها الشركة سابقا ضد وزارة الطاقة والشركة الاسرائيلية بخصوص موضوع التعرفة .

وبعد مداولات استمرت اكثر من ٤ ساعات كانت صيغة القرار على النحو التالي :

" اذا تصرفت الشركة العربية بتنفيذ خطة نجاعة في الادارة او اقترحت خطة نجاعة في مجال التوليد الذاتي وتقليص العمال وما شابه من عمليات النجاعة بعد / ذلك تقدم طلبا لوزير الطاقة طالبة مساعدته لها سواءا بتغيير تعرفة البيع اوالشراء او تقديم دعم مباشر او غير مباشر لها يدرس الوزير معنى النجاعة حسبما نفذت او خطط لها ثم يبت في الموضوع وفقا للمعطيات الدقيقة الصادقة التي امامـــه "

وفي تلك الفترة ( تشرين ثاني ٨٦) حدثت مجموعة تغيرات على مجلس الادارة فبعد تعيين لجان بلدية لكل من رام الله والبيرة ، استبدل الاعضاء المنتخبين باعضاء من هذه اللجان المعينة وتوفي انور نسيبة ، وبدأت ملامح توجهات مجلس الادارة تبدو اكثر وضوحا وتتوجت بالتوقيع على الاتفاق المبدئي مع وزارة الطاقة بتاريخ ٨٦/١٢/١٩ والذى نص على التنازل عن امتياز المستوطنات مقابل تمديد الامتياز لمدة عشرسنوات وشطب الديون وعدا بدراسة الطلبات المالية لمجلس الادارة والتعرفة وقد صور رئيس المجلس هذا الاتفاق بانه ينسجم مع مصلحة المواطنين العرب وانه يهدف الى تعريب الشركة . وقد ردت نقابة عمال الشركة على الاتفاق بعقد اجتماع لجميع عمال الشركة صباح يوم ٨٧/١٢/٢٠ تبلور عنه موقف الهيئة العامة في البيان الذى عكسته الهيئة الادارية للنقابة في نفس اليوم وورد فيه ما يلي :

" طالعتنا وسائل الاعلام بأخبار الاتفاق المبدئي بين وزير الطاقة الاسرائيلي وممثلي مجلس ادارة الشركة بخصوص التنازل عن امتياز المستوطنات مقابل تمديد الامتياز عشر سنوات ، دون تحديد كيفية التخلص من الديون ومستقبل المحطة المركزية ، وبغض النظر عن التناقضات في تصريحات الطرفين ، فان الامر الثابت هو استعداد مجلس الادارة للتفريط بسيادة الشركة على مناطق امتيازها ان الهيئة الادارية للنقابة واذ تستنكر هذه الخطوة التي جاءت في تناقض مع الموقف الوطني

الذى طالما تم التأكيد عليه ، فانها ترى خطورتها ايضا في انعكاس ذلك على مصير العمال وحقوقهم وخاصة الحق في العمل .

فمن المعروف ان هذه التنازلات كانت تطرح في السابق على شكل شروط تضعها الادارة لاقرار الشركة ، وفي حينها تم رفضها من قبل الهيئة العام بعد هذه الفترة بدأت سياسة الضغط والتهديد على عمال الشركة وموظفيها لايصالهم الى مرحلة القبول بهذه التنازلات والتفريط بحقوقهم .

ان صيغة الاتفاق المذكور اعلاه تؤكد ما اكدت نقابتنا عليه مرارا بان ما يحاك ضد الشركة من مؤامرات هو جزء من المساومات السياسية بين الاردن واسرائيل في اطار ما يسمى بمشروع " التقاسم الوظيفي " .

وها نحن الان امام شعار " تحسين شروط المعيشة "في التطبيق العملي فالمطروح تسريح اكثر من ٢٥٠ عامل في ظروف اقتصادية صعبة تزداد سوءا يوما بعد يوم ، قد يقال بان ادارة الشركة تنوي تعويض كافة العمال والموظفين ، ونحن بدورنا نتساءل ماذا يمكن ان تجدي التعويضات اذا كان حوالي اكثر من نصف الموظفين تقل تعويضاتهم عن ٢٠٠٠ دينار للواحد ( ١٧٠ منهم تقل عن ١١ دينار ) .

ان الهيئة الادارية للنقابة تؤكد على مواقفها السابقة الرافضة لاى تنازل عن وحدة امتياز الشركة وبقاء كافة عمالها وموظفيها على رأس عملهم ، وهي في هذا الموقف تستند الى الامور التالية :ـ

١) ان شركة كهرباء القدس مؤسسة وطنية ، مسؤولية اتخاذ القرار بخصوص مصيرها ليست من حق ادارتها لوحدها وانما من حق كافة القوى الوطنية الفلسطينية .

٢) بعد عام ١٩٦٧ لم يتم اى انتخاب لمجلس ادارة الشركة ، وكان هذا الجلس يستمد شرعيته من المصداقية الوطنية في اطار حفاظة على هذه المؤسسة وعمالها ، اما في حالة تقديم التنازلات فانه يفقد شرعيته ، ومن حقنا المطالبة بعقد الهيئة العامة للشركة ، ويؤكد ذلك التركيبة الحالية للمجلس، اذ كيف من الممكن الحفاظ على مؤسسة وطنية ، يضم مجلس ادارتها ممثلين لبلديات معينة فضلوا مصالحهم الذاتية على مصلحة شعبهم ووطنهم .

٣) ان موافقة وزارة الطاقة الاسرائيلية على تمديد الامتياز يعني اقرارا بان رفضها سابقا لهذه القضية كان بهدف الضغط للحصول على هذا الثمن السياسي وهو الحصول على امتياز مناطق المستوطنات .

٤) ان اللجوء للسلطات الاسرائيلية بطلب تمديد الامتياز سواءا لعشرات سنوات او حتى حل القضية الفلسطينية يعني ان مجلس الادارة قد تخلى عن مواقفة السابقة التي طالما اكدها المرحوم انور نسيبة حول ان الامتياز حق سيادى لا يمكن استجداؤه من سلطة غير شرعية

٥) ان اعطاء الحق للشركة القطرية بتزويد المستوطنات في منطقة الامتياز يعني تمهيد الطريق لسلطات الاحتلال بمصادرة مساحات واسعة من الاراضي ومنع البناء عليها . وشق الطرق بحجة مستلزمات التزويد بالطاقة الكهربائية وما يتطلبه ذلك من وسائل الوقاية .

٦) واذا كان رفضنا في السابق ( ومعنا مجلس الادارة ) لمحاولات فصل امتياز منطقة القدس عن

الكاتب

الضفة الغربية ينطلق من عدم اعطاء المصادقية والشرعية لواقع ضم القدس، فان ادارة الشركة بموافقتها على التنازل عن تزويد المستوطنات في الضفة الغربية، تكون قد سبقت سلطات الاحتلال في سعيها لضم الضفة الغربية لاسرائيل من خلال فسح المجال لخلق الارضية والمقدمات الاقتصادية لهذا الضم .

٧) ان سلخ المستوطنات عن امتياز الشركة، وعدم اشارة مصادر وزارة الطاقة الى كيفية ضمان عدم خسارة الشركة مستقبلا يجعلنا نجزم بان الخروج من هذه القضية سيتم على حساب الجماهير الشعبية من خلال السماح برفع اسعار البيع وبنسبة عالية ،وليست من خلال تخفيض التعرفة، وبالتالي يتم اعفاء السلطات المحتلة من تكاليف دعم الحفاظ على سقف معين للتعرفة .

٨) ان الموافقة على التنازل عن جزء من امتياز الشركة تعني الموافقة على تسريح اكثر من ٢٥٠ عامل وهذا ما لا نملك الحق به ذلك لاننا انتخبنا للحفاظ على العمال واستمرارية عملهم وحقوقهم لا لتسريحهـــم .

٩) ان هذا الاتفاق يعفي السلطات المحتلة من مسؤولياتهم عن مسببات ازمة الشركة، والتي تمثلت في منع الشركة من توسيع قدرتها التوليدية وخرق منطقة الامتياز والاعتداء عليها اضافة الى فرض التعرفة الخاسرة في الشراء

ويعزز ذلك ما صرح به وزير الطاقة الاسرائيلي شاحال بان المفاوضات بين الوزارة وادارة الشركة مثال للتفاهم والتعايش بين الشعبين، فاى تعايش يتم بين القوى والضعيف ؟ بين المعتدى والضحية ؟ وهل نسينا ممارسات الاذلال والتبعية التي مورست على مدار العام الماضي بحق لشركة ؟ هل نسينا اقتحام قوات الشرطة وحرس الحدود لمكاتب الشركة وخلع خزنتها .

تساؤل اخر يطرح نفسه، هل يضمن الاتفاق شفاء الشركة من ازماتها ؟ وهل يضمن عدم تكرار الازمة بصورة اكثر مأساوية ؟ وهل يضمن الاستقلالية الاقتصادية للشركة عن الشركة القطرية ؟ .

لقد كان هناك اجماع على ان السبب الرئيسي لازمة الشركة هو عدم مقدرتها على توليد الطاقة التي توزعها ، فهل سيتم السماح للشركة ببناء محطة توليد جديدة ؟ في اعتقادنا ان الاسرائيليين ينظرون لهذا الاتفاق كخطوة ليست على طريق معافاة الشركة وانما على طريق تصفيتها

فمن يرى حل ازمة الديون عن طريق بيع ٣٠ بالمئة من الامتياز ، فبالتأكيد سيضطر مستقبلا لبيع الجزء الباقي في حالة وقوعه بازمة مالية، وهذا مايخطط الاحتلال لجعله مصيرا لكافة مؤسساتنا الوطنية، وهل من المعقول ان يفسح المجال لتطور الشركة بعد اعاقة تقدمها على مدى عشرين عاما .

وقد استقطب موقف النقابة تأييد مختلف المؤسسات والشخصيات الوطنية، وقد برز ذلك واضحا في حفل تأبين المرحوم انور نسيبة بمناسبة مرور ٤٠ يوم على وفاته في بداية كانون ثاني / ٨٧ ،حيث اجمع المتحدثون والبرقيات التي وصلت حفل التأبين على ضرورة التمسك بعروبة ووحدة امتياز الشركة .

وفي نفس الفترة سافر وفد مجلس الادارة الى عمان لاخذ المصداقية من الحكومة الاردنية، الا

ان المفاجأة كانت بالنسبة لهم في رفض رئيس الوزراء الاردني لهذه الخطوة ومطالبته لهم بعدم التنازل مع ان النظام الاردني في الفترة السابقة دفع ادارة الشركة بهذا الاتجاه ، وبعد عودة الوفد من عمان ، قرر المجلس التراجع عن هذا الاتفاق ووجه رسالة بهذا المضمون لوزير الطاقة .

وبعد هذه المرحلة دخلت قضية الشركة مرحلة جديدة من الضغوطات الاسرائيلية على ادارة الشركة وعمالها فبتاريخ ٨٧/٣/١٨ - اتخذ المجلس الوزارى المصغر قرارا بعدم تمديد امتياز الشركة بعد ٨٨/١/١ ، وعلى ضوءه تم توجيه كتاب لادارة الشركة من قبل وزير الطاقة يبلغها بالقرار ويطالبها بتشكيل لجنة منها لتسليمه كافة ممتلكات الشركة غير المحجوز عليها حتى نهاية شهر ايار : ٨٧.

وفي حينه اكد رئيس المجلس للهيئة الادارية للنقابة بانه يرفض هذا القرار ولن يشكل اللجنة وسيبعث برسالة بهذا المضمون للوزير وسيصدر بيانا للرأى العام ،ولكن شيئا من هذا القبيل لم يحدث ، وبدأت مرحلة جديدة من المفاوضات من خلال المحامي توسيا كوهين ، حيث طرحت صيغة لاخراج الاتفاق على صيغة اجراء اسرائيلي من طرف واحد مقابل سكوت مجلس الادارة والنقابة وعدم احتجاجهم على ذلك واستمراريتهم بامتياز يقتصر على المناطق العربية فقط، وفي حينه اوضحت الهيئة الادارية موقفها من خلال بيانها الصادر بتاريخ ٢٥ /٣ / ٨٧ والذى ورد فيه :-

تدور حاليا في اروقة شركة كهرباء القدس نقاشات حول كيفية الخروج من الازمة التي تمر بها هذه المؤسسة ، فالخيارات المطروحة ، يجمعها قاسم مشترك يتمثل في الانتقاص من الامتياز وتقليص عدد العاملين وحقوق الباقين منهم ، فمن جهة تحاول اسلطات الاسرائيلية تنفيذ مخططا بموافقة الاطراف المعنية داخل الشركة ( الادارة والنقابة) من خلال طرح الموضوع امام مجلس الادارة على الشكل التالي : هل هناك امكانية للموافقة على الاجراء الاسرائيلي والاستمرار في ادارة ما تبقى من الشركة بظروف تضمن تحسين التعرفة وتجديد الامتياز ؟ وفي حالة الرفض فان النتيجة ستكون الاستيلاء الكامل على الشركة ١ بعبارة اخرى هل ترغب ادارة الشركة في ربط حبل المشنقة حول عنقها بنفسها ،ام ستقوم السلطات الاسرائيلية بهذه المهمة نيابة عنها ؟ .

ان هذا الطرح يهدف من ضمن ما يهدف اليه الى زعزعة ثقة العمال بمواقفهم المتمسكة بحقوقهم وبالتالي زرع الروح الفردية والذاتية لديهم وتفتيت وحدتهم .

ان الامر الثابت هو ان اى صيغة سيتم من خلالها تقليص امتياز الشركة سينجم عنها تقليص ما لا يقل عن ٢٠٠ عامل وموظف واذا كان هذا يجسد البعد العمالي للقضية فان البعد الوطني واضح وتم التطرق اليه مرارا ويتمثل في ترسيخ واقع سياسي يكرس شرعية الضم والالحاق ، ويقر واقع ضم القدس . بعبارة اخرى فانهم يحاولون الضغط على النقابة لانتزاع تنازل وطني ونقابي لتمرير الحل الاسرائيلي .

اننا لا نرى اى انفصال بين البعد الوطني والعمالي لقضية الشركة فاى محاولة للفصل بينهما ستؤدى حتما الى استنتاجات لها اثارها السلبية على مستقبل المؤسسة ومصير عمالها ومن هذا المنطلق اكدت الهيئة الادارية لرئيس المجلس موقفها الرافض لاى صيغة ستكون نتيجتها المساس بوضع الامتياز و ( عروبة الشركة) ومصير العمال والموظفين ، ودعته ( اى رئيس المجلس ) الى الاستمرار في موقفه الرافض للاجراءات الاسرائيلية لانه لا خيار امام الادارة والنقابة

الكاتب

سوى التمسك بالحق لا المساومة عليه ، لانه لا يوجد حل وسط بين التمسك بالحق ومحاولات اغتصابه .

واذا كان البعض يسترشد بشعار " انقاذ ما يمكن انقاذه" ويطالب بالتخلي عن الجزء في سبيل المحافظة على ما سيتبقي فان مجرد كون هذا الشعار قد اثبت افلاسه على صعيد القضية الوطنية ككل متكامل فانه بالتأكيد سيؤدي الى افلاسه وفشله على صعيد الجزء ( اى الشركة ) ، فالتنازل عن " الجزء " سيقود الى التنازل تدريجيا عن الجزء المتبقي ، فاعطاء المصداقية لانتزاع امتياز المستوطنات القائمة سيشكل سابقة لانتزاع امتياز ما سيتم مصادرته من الاراضي واقامة مستوطنات جديدة عليها .

ومن هنا فان محاولات البعض ممن يسترشدون بهذا الشعار لاظهار التخاذل " بطولة وطنية" لتمرير المؤامرة لن تلقى التجاوب من قبل كافة القوى الوطنية والشرفاء من ابناء شعبنا .

ولتشديد الخناق على الشركة نشرت الصحف الاسرائيلية اعلانات موقعة من دائرة الاجراء في القدس وبناء على طلب من الشركة القطرية الاسرائيلية طرحت من خلا لها للبيع بالمزاد العلني مكاتب الشركة الرئيسية والاراضي المقامة عليها المحطة المركزية في شعفاط، وقد حذرت الهيئة الادارية للنقابة من خطورة هذه القضية وابعادها من خلال بيانها الصادر بتاريخ ٢٤ : ٨٧/٥ والذى ورد فيـــه :-

ان حرصنا على مصير شركتنا وطابعها العربي ومضمونها الوطني وعلى مصير حقوقنا العمالية وعلى رأسها التعويضات يجعلنا نجزم بان هذه الخطوة على غاية من الخطورة تستوجب منا مواجهتها بمستوى عال من المسؤولية بعيدا عن اشاعات المغرضين ومحاولاتهم التقليل منها والايحاء بن بأن كل شيء مرتب ومتفق عليه وحقوق العمال مضمونة وليست بحاجة الى اى تصدى ومواجهة ، اننا ومن موقف المسؤولية نود الاشارة الى انه وبسبب ظروف الشركة الحرجة فانه لا ضمان للحفاظ على حقنا وتأمين تعويضاتنا الا في تكاتفنا ونضالنا المثابر للحفاظ عليها ومصدرها ( الشركة ) . لقد طرح علينا مؤخرا من قبل ادارة الشركة ( وهذه ليست المرة الاولى ) ان نقوم برفع قضية على الشركة على اعتبار ان لنا تعويضات توازى قيمة العقارات المنوى طرحها للبيع بالمزاد العلني ، واخذت هذه الفكرة تتناقل بين بعض الموظفين في محاولة للضغط على النقابة للاقدام على هذه الخطوة .

لقد اكدت النقابة ومنذ اكثر من عام بانها لن تلجأ الى رفع قضية على الشركة لمجموعة اعتبارات ليس اقلها اهمية ان النتيجة ستكون تصفية الشركة ، وبالتالي يتم تحميل المسؤولية للنقابة والعمال واعطاء صك البراءة لبعض الاوساط المعنية بالتنازل عن امتياز المستوطنات اضافة الى انه في الحالة التي نحن بصددها ( بيع العقارات ) فان رفع القضية اذا ما افترضنا حسن النية لدى مقترحيها لن يوقف البيع بل يعجل فيه وربما يعجل في بيع ما تبقى من عقارات ، لقد توصلنا الى هذه الاستنتاجات بعد دراسة الموضوع مع محامي النقابة ، وتجدر الاشارة الى ان اقتراح رفع القضية جاء من قبل محامي الشركة توسيا كوهين والذى كان يعرف منذ ٨٧/٤/١٧ عن طرح العقارات للبيع في المزاد العلني الامر الذى تأكدنا منه من دائرة الاجراء حيث اطلعنا على توقيعه على الامر وهنا يطرح تساؤل لماذا لم يقم بتخبير مجلس الادارة بهذا الامر في حينه ، حيث اننا

علمنا به بالصدفة وبتاريخ ١٩ : ٥ من خلال الصحف الاسرائيلية . لقد تسربت اخبار بأن اتفاقا قد تم التوصل اليه من خلال المحامي مفاده سلخ امتياز المستوطنات مقابل استمرار الشركة في باقي المناطق بعدتقليص اكثر من ٢٥٠ عامل وموظف وتقليص رواتب الباقين " ان هذا كله يجعلنا نخرج باستنتاج بأن هذا الاجراء جزء من سيناريو تنفيذ الاتفاق وتبرئة موقعيه فيما لو اقدمت النقابة على رفض قضية على الشركة .

واننا نأمل من مجلس الادارة الخروج بالاستنتاجات السليمة بخصوص تصرفات المحامي وعدم الخوض في هذه اللعبة والتحرك سريعا من اجل احباط ما يحاك ضد الشركة . ومن جانبنا فقد اتصلنا بدائرة الاوقاف الاسلامية واطلعناها على خطورة البيع وطالبنا الادارة بارسال كتاب رسمي للاوقاف بهذا الخصوص، اضافة الى قيامنا بالتغطية الاعلامية لهذا التطور " .

ويؤكد استنتاجات الهيئة الادارية بأن هذه الخطوة جاءت في اطار الضغط على الشركة ان محامي الشركة استطاع تأجيل العرض للبيع اكثر من مرة ولمدة شهر مقابل ابداء حسن النية من قبل مجلس الادارة تجاه وزارة الطاقة بالبدأ في تسليم امتياز المستوطنات وتشكيل لجنة فنية مهمتها وكما اعلن جرد الموجودات في المستوطنات . وقد حذرت الهيئة الادارية للنقابة من هذه الخطوة وبينت ان مهمة اللجنة الفنية لا تختلف عن مهمة اللجنة التي طالب الوزير بتشكيلها في شهر آذار / ٨٧ والتي كان من المفروض انهاء مهامها قبل نهاية شهر ايار . وقد اصدرت الهيئة الادارية بيانا بتاريخ ٨٧/٦/٩ ، جاء فيه بان ازمة الشركة قد دخلت مرحلة جديدة خرج فيها مجلس الادارة عما كان يؤكد عليه مرارا من مواقف حول وقوفه جنبا الى جنب مع النقابة في خندق الدفاع عن عروبة الشركة وهويتها الوطنية .

لقد انطلقت الهيئة الادارية للنقابة في تحديد موقفها الرافض لهذه الخطوة الخطيرة من كونها تناقض المصالح الوطنية والعمالية للعمال والموظفين الذين تمثلهم ، اضافة الى كونها تشكل تنازلا مجانيا بدون مقابل وحتى بدون اى ضمانات لتحقيق ما يروج له من مطالب تشمل تمديد الامتياز وتخفيض التعرفة والمبالغ اللازمة لتعويضات الموظفين " .

ان الموافقة على التنازل عن امتياز المستوطنات ( او التوقف عن انارتها ) يعني فتح المجال امام السلطات المحتلة لتزويد المستوطنات الجديدة بالتيار الكهربائي وما يعنيه ذلك من اضافات كمية على صعيد مصادرة الاراضي وخنق البناء والتوسع العربي عدا عن كونه يجسد اعترافا بالسيادة الاسرائيلية عليها ، هذا على الصعيد الوطني " .

اما على الصعيد العمالي فان ما طرح على النقابة هو انه في حالة استجابة الجانب الاسرائيلي لمطالب مجلس الادارة فان الخطوة التالية هي البدء وبالتنسيق مع النقابة بتسريح ما يزيد عن ٢٥٠ عامل وموظف ، وهذا ما رفضته وترفضه الهيئة الادارية للنقابة ، اذ انها وكممثلة للعمال والموظفين مهمتها الحفاظ على مصدر رزقهم لا تسريحهم " .

وبناءا على ماتقدم وجهت الهيئة الادارية للنقابة كتابا الى رئيس مجلس الادارة ضمنته رفضها القاطع لهذه الخطوة الخطيرة وكذلك وجهت كتبا الى المهندسين اعضاء اللجنة الفنية التي تم تشكيلها تحت حجة جرد موجودات الشركة في المستوطنات ، وطلبت منهم عدم المشاركة في اى لجان

الكاتب

هدفها تسليم امتياز المستوطنات ،وعليهم الالتزام بقرارات الهيئة العامة للنقابة التي ترفض المشاركة في اى نوع من اللجان من شأنها ابداء التعاون في تسليم امتياز الشركة او جزء منه .

وبتاريخ ١٠ /٦/ ٨٧ بادر وزير الطاقة الاسرائيلي بتقديم اقتراح لرئيس الحكومة الاسرائيلية يقضي بتوزيع امتياز المستوطنات والاحياء اليهودية في منطقة القدس بين الشركة الاسرائيلية والشركة العربية مقابل خصم قسط من ديون الشركة وتمديد الامتياز لمدة عشرسنوات ، واستعداد وزارة المالية الاسرائيلية لتمويل تعويضات المتسخدمين الذين سيتم فصلهم من الشركة العربية .

وقد دعت الهيئة الادارية جميع العمال والموظفين الى الاضراب صباح يوم ٦/١١ احتجاجا واستنكارا لهذا المشروع ، وقد تلا امين سر النقابة امام العمال بيانا وضح من خلاله موقف الهيئة الادرية للنقابة ورد على اتهامات رئيس المجلس لبعض الاوساط في النقابة" ( ومن خلال الصحف ) بمعرفتهم المسبقة ومواقفهم على هذا المشروع ، وقد ورد في البيان :

واذا ما اخذنا بعين الاعتبار تصريحات رئيس مجلس الادارة في الصحف يوم امس (١٠/٦/٨٧) فان خطوة وزير الطاقة جاءت لتؤكد الاتفاق مع مجلس الادارة على سلخ امتياز المستوطنات وخوفا من تراجع المجلس كما حصل في المرة السابقة ( شهر ١٢/ ٨٦) وهذا بدوره يؤكد موقفنا تجاه خطوة المجلس بتعيين اللجنة النفية تجاوبا مع طلب وزارة الطاقة لوضع الترتيبات العملية لسلخ امتياز المستوطنـــات .

سواء كانت هذه الخطوة بالاتفاق مع المجلس او بدونه فانها تأتي في اطار مخططات الاحتلال لتصفية كافة المؤسسات الوطنية لتكريس واقع الاحتلال والضم. والاسباب الحقيقية لهذه الخطوة تكمن في كون هذه المؤسسة تقدم خدمات لجماهير شعبنا في القدس والضفة الغربية وتضم تجمعا عماليا كبيرا ، ومعلما بارزا من معالم مدينة القدس اضافة لكونها قاعدة للاقتصاد الوطني المستقل ، ولم يكن التذرع بالوضع المالي المتأزم الذى تتحمل السلطات الاسرائيلية مسؤوليته الاساسية سوى لاخفاء الاسباب والدوافع السياسية من وراء هذه الخطوة .

ولم تكن ترغب في ان تصل قضية شركتنا الى هذه الدرجة من الخطورة ونحن ومجلس الادارة على طرفي نقيض، فقد بذلنا جهدا كبيرا وتحلينا بنفس طويل في محاولاتنا ثني المجلس عن توجهه، وهذا ما تؤكده مذكراتنا ومراسلاتنا المتتالية مع مجلس الادارة، عدا عن لقاءاتنا المباشرة والحوار الذى كان يعكس من جانبنا موقفا واضحا وصريحا بخصوص قضية الشركة، الامر الذى تجاهلته تصريحات السيد حنا ناصر رئيس المجلس حول اطلاعنا على ما يجرى وموافقتنا عليه، والتي تشكل خروجا عن الموضوعية التي طالبنا بالتحلي بها ولايتوخى فيها الحقائق . وسنترك الحكم لطبقتنا العاملة ولجماهير شعبنا على صدق مواقف وممارسات النقابة ومجلس الادارة .

والحقيقة الاساسية التي لم يتسطع رئيس المجلس انكارها هو استعداده للتخلي عن امتياز المستوطنات واصراره على تنفيذ خطة التقليصات تجاه العمال وحقوقهم ، وتحت حجة الحفاظ على عروبة الشركة وتقديم خدمات لنصف مليون عربي ، فهل تكون الخدمات على حساب التنازل عن الحق السيادى ؟ وهل يمكن تجزئة هذا الحق السيادى ؟ وهل يمكن ان تكون هذه الخدمات على حساب مصير ٤٥٠ عائلة تشكل هذه المؤسسة مصدر رزقها .

حقيقة اخرى لا يستطيع رئيس المجلس انكارها هو انه كان يخفي طبيعة الخطوات التي تتم الاتفاق عليها مع وزارة الطاقة من خلال المحامي ليس فقط عن الهيئة الادارية للنقابة وانما ايضا عن مجلس الادارة الامر الذى دفع عضوين من المجلس الى تجميد عضويتهم • وفي نفس الفترة قرر المجلس رفع المخصصات المالية للاعضاء بدل حضور الجلسات الى ثلاثين دينارا وباثر رجعي ، الا يتناقض هذا مع المقولة التي تساق دائما عند مطالبتنا بحقوقنا حول الوضع المالي الصعب الذى تمر به الشركة ؟ انه يعكس مستوى المسؤولية التي يتحلى بها المجلس عند اتخاذ قراراته ••

وكيف يفسر رئيس المجلس حقيقة معرفة المحامي المسبقة بقرار عرض عقارات الشركة للبيع بالمزاد العلني قبل نشر الصحافة بحوالي شهر ، فلماذا يتم خلط الامور وتلفيق الاتهامات لما اسماه باوساط من النقابة واظهارها بمظهر الموافق على الاتفاقية •

لقد سلمت النقابة بتاريخ ٨٧/٦/٣ كتابا رسميا لرئيس المجلس بينت من خلاله رفضها القاطع لتشكيل لجنة فنية لوضع ترتيبات التسليم ، وكان رد الرئيس ان هذا الكتاب جيد لانني سأعرضه على وزارة الطاقة ليشعروا بالضغط الذى تمارسونه علي ويدفعهم للموافقة على مطالبي " •

وفي نفس اليوم اجتمع رئيس المجلس مع العمال المضربين طرح عليهم رؤيته للخروج من ازمة الشركة وقد اوضح العمال لرئيس المجلس موقفهم الملتف حول نقابتهم وأكدوا على تمسكهم بوحدة امتياز وعروبة شركتهم وطالبوه بعدم تقديم اى تنازل عن اى شبر من امتياز الشركة •

وفي جلسة مجلس الادارة بتاريخ ٨٧/٦/١٥ اتخذ قرار اعتبر الاضراب الاحتجاجي ضد مشروع وزير الطاقة غير قانوني وان ادعاءات النقابة باطلة وفي حالة تجاوب اى موظف مع دعوات النقابة للاضراب فانه سيعرض نفسه لاشد العقوبات ، وقد ثبت المدير العام للشركة هذا القرار بتعميم اداري اصدره بتاريخ ٨٧/٦/٢١ • وقد ردت الهيئة الادارية للنقابة على هذا القرار بالبيان التالي الذى اصدرته بتاريخ ٨٧/٦/٢٤ •

كان توقعنا في الهيئة الادارية للنقابة ان يأتي التهديد والوعيد باتخاذ العقوبات ضدنا وضد عمالنا من قبل السلطات الاسرائيلية ، وليس من قبل مجلس الادارة ، الذى كان في فترة من الفترات يطالبنا بالتنسيق في تنظيم الاجراءات الاحتجاجية ضد مخططات السلطات الاسرائيلية وضغوطاتها لتصفية الشركة ، بل احيانا طالبونا باتخاذ اجراءات اكثر تطرفا •

ويعزز توقعنا هذا ان الاضراب بتاريخ ٨٧/٦/١١ كان بالاساس موجها ضد وزارة الطاقة وليس ضد مجلس الادارة •

فما هي المستجدات التي املت على مجلس الادارة ان يتخذ قراره في جلسته بتاريخ ٦/١٥ والذى عممه المدير العام بتاريخ ٨٧/٦/٢١ وتهديده باتخاذ العقوبات في حالة تعبير النقابة عن موقفها المتمسك بامتياز الشركة وحقوق عمالها •

واذا كان اضرابنا غير قانوني فلماذا اجتمع رئيس المجلس مع العمال وناقشهم في تصوراته للخروج من ازمة الشركة ، في وقت اكدت فيه النقابة امامه وعبر وسائل الاعلام وعلى لسان امين السر بان الاضراب هو ضد اقتراح وزير الطاقة .

الكاتب

ان قرار مجلس الادارة بتاريخ ٨٧/٦/١٥ لا يمكن فهمه الا من زاوية انهم اعتبروا انفسهم مستهدفين من اضراب العمال ،وبالتالي فانهم وضعوا انفسهم في صف واحد مع وزارة الطاقة ضد العمال ، الامر الذى اشرنا اليه في بياناتنا الاخيرة من ان اقتراح وزير الطاقة الاخيرة هو بمثابة اتفاق تم التوصل اليه مع المجلس وبحاجة الى مصادقة الحكومة والكنيست .

ويأتي هذا القرار كرد فعل نزق على تمسك النقابة بعروبة الشركة وبحقوق عمالها ، في وقت لا يرى فيه المجلس من خيار امامه سوى التفريط بسيادة الشركة على كامل امتيازها ، وفي وقت يعرف فيه المجلس جيدا المواقف والثوابت التي اكدت عليها النقابة مرارا فما الجديد اذن ؟ في اعتقادنا بان قرار المجلس جاء تنفيذا لمطلب وزارة الطاقة ومن ضمن بنود الاتفاقية ، بهدف ترويض النقابة والعمال تمهيدا لتمرير الصفقة بدون ضجة ومقاومة ، وفي البداية من خلال المجلس ، واذا لم يفلح في ذلك يأتي دور الاجهزة القمعية الاحتلالية ، ويؤكد ذلك بان جريدة "دافار" نشرت قرار المجلس بتاريخ ٦/١٧ ، بعد يومين من اقراره وقبل تعميمه على العمال والموظفين ، الامر الذى يعكس رغبة المجلس في ابداء حسن النية لوزارة الطاقة كما ابداها من خلال تشكيل اللجنة الفنية للبدء في تسليم المستوطنات اخذا بنصيحة محامي الشركة توسيا كوهين .

ان الهيئة الادارية للنقابة وبعد دراستها لقرار مجلس الادارة الخطير لتؤكد على ما يلي :

أولا : ان مصير الشركة ووحدة امتيازها قضية ترتبط ارتباطا وثيقا بمصالح ومصير العمال والموظفين ، وهذه المقولة كانت ترد مرارا على لسان رئيس المجلس الحالي والمرحوم انور نسيبة ، وبالتالي كان التأكيد مرارا على وقوف النقابة والمجلس معا في خندق الدفاع عن عروبة الشركة .

وعليه فاننا نرى في قرار المجلس ومحاولاته تحجيم النقابة خروجا عن الثوابت التي حكمت العلاقة بينه وبين النقابة سابقا ، ومحاولة مرفوضة لتحييدنا عن الدفاع عن مصير شركتنا وحقوق عمالنا وننصحه بترك هذه المهمة لسلطات الاحتلال .

ثانيا : ان الهيئة الادارية للنقابة لا يوجد لديها ، ولم يكن لديها في السابق اى توجه للتدخل في صلاحيات المجلس المتعلقة بادارته لقضايا الشركة الداخلية ، اما عندما يتعلق الموضوع بمصير الشركة وهويتها الوطنية ومصير العمال فانها ليست بحاجة الى تصريح من احد لتأدية واجبها الوطني .

ثالثا : في الوقت الذى يعطي فيه المجلس الحق لنفسه بالتنازل عن جزء من امتياز الشركة ، لنا كل الحق في الدفاع عن مصير شركتنا وهويتها الوطنية ، وبدلا من استعراض العضلات امام العمال والموظفين ، كان الاجدى ابداء التصلب تجاه من يحاول تصفية الشركة من خلال ابتزاز التنازلات المتتالية ، والتحرك الجاد لاستنهاض كافة الامكانيات لانقاذ الشركة .

وعليه فان الهيئة الادارية تود احاطة الجميع علما بان قرار المجلس لن يرهبها ولن يرهب عمالها ولن يثنيهم عن التمسك بالموقف الوطني السليم ، وترفض قرار المجلس جملة وتفصيلا . وتؤكد انها بنفس القدر من الجدية التي تطرح موقفها تجاه هذا الموضوع ، بنفس القدر الذى تؤكد فيه حرصها على عودة المجلس الى الموقف السليم ، وقبل فوات الاوان .

وفي نفس الفترة قامت الهيئة الادارية للنقابة باعداد وتوزيع اكثر من ٣٠٠ مذكرة للهيئات والشخصيات الوطنية في الضفة والقطاع بينت من خلالها الاسباب الحقيقية التي جعلت الشركة هدفا لمخططات الاحتلال وكذلك عوامل ومسببات الازمة ( تم التطرق اليها سابقا ) .

وبينت خطوة المرحلة من خلال استعداد مجلس الادارة للدخول في صفقة مع وزارة الطاقة على حساب الهوية الوطنية للمؤسسة وحقوق عمالها .

وقد بينت المذكرة انعكاسات ومخاطر الحل الاسرائيلي لازمة الشركة على النحو لتالي :

ان الهيئة الادارية لنقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس ترى بان الابعاد الخطيرة لهذه المؤامرة لا تنعكس سلبا فقط على عمالها وموظفيها وانما ايضا على قضيتنا الوطنية وعلى جماهير شعبنا في منطقة الامتياز ويؤكد ذلك ان مستقبل الخدمات الكهربائية في منطقة الامتياز في الضفة الغربية ستكون كما هي عليه في المدن الاخرى كالخليل ونابلس، حيث ان التعرفة هناك تعادل اكثر من ٢٥ في المئة من التعرفة الحالية والتي يتم محاسبة المشتركين بموجبها . اضافة الى ان الموافقة على التخلي عن امتياز المستوطنات القائمة تعني ايضا اعطاء امتياز تزويد المستوطنات المنوى اقامتها في الضفة الغربية للشركة القطرية الاسرائيلية وهذا بدوره يعني اعطاءها المجال لسحب خطوط نقل جديدة من شأنها اختراق الاراضي العربية وخنق عملية التوسع والبنا فيها والتمهيد لمصادرات جديدة، اضافة الى استغلال الطاقة الكهربائية كاداة ضغط على مختلف المؤسسات الاقتصادية الوطنيـــة .

وقد اكدت المذكرة على ضرورة ان يتبلور موقف وطني جمهيرى واضح لمقاومة مخطط السلطات الاسرائيلية ويشكل اداة ضغط جماهيرية على مجلس الادارة للتراجع عن استعداده للتنازل عن جزء من امتياز الشركة وتسريح اكثر من نصف عمالها ، عبر مختلف الاشكال والاساليب كارسال مذكرات للمجلس او نشراعلانات في الصحف تؤكد على الموقف الوطني ، او تنظيم حضور وفود للاجتماع مع رئيس المجلس والتعبير عن موقفها المتمسك بالحق الوطني والعمالي

وبالفعل فقد تم تنظيم اجتماع موسع في مجمع النقابات في بداية شهر تموز /٨٧ اكد فيه المجتمعون ومن خلال البيان الذى صدر عن اللجنة الاهلية على تضامنهم مع الشركة ونقابة عمالها واكدوا على الثوابت التي اكدت عليها النقابة مرارا وتم التطرق لها سابقا في هذا الملف .

وبتاريخ ٨٧/٧/٨ اقر المجلس الوزارى المصغر مشروع شاحال بخصوص ازمة الشركة ، وفي نفس اليوم اجتمعت الهيئة الادارية للنقابة وبحثت القرار من كافة جوانبه ، واتصلت مع رئيس المجلس للاستفسار عما اذاكان مشروع شاحال هوترجمة لاتفاق مع المجلس وبمباركة اردنية خاصة بعد عودة مجلس الادارة من زيارته الاخيرة لعمان ، افاد بأنه ينتظر وصول النص الرسمي للقرار وتم تحديد لقا معه في اليوم التالي ( ٨٧/٧/٩ ) وقدتم اللقا واخبر الهيئة الادارية بأنه يرفض المشروع ، ولا وجود لاى اتفاق وسوف يحدد موقف علني بعد وصول النص الرسمي ودعوة مجلس الادارة للانعقاد ، الا انه وللاسف الشديد لم يتم ولحد الان تحديد اى موقف ، وقد رهنت الهيئة الادارية للنقابة ( وكما ورد في كلمة امين سرالنقابة في المؤتمر العالي التضامني مع الشركة يوم ٨٧/٧/٢٠ جدية موقف مجلس الادارة بالممارسة العملية اللاحقة والمتمثلة في قضيتين :

الكاتب

الاولى : عدم تهسيل تنفيذ القرار الاسرائيلي من خلال المساهمة في الترتيبات الفنية والادارية لتنفيذه .

والثانية : بوقف كافة الاتصالات مع وزارة الطاقة على اساس مشروع شاحال .

وبتاريخ ٨٧/٧/١٩ عرضت قضية الشركة في اجتماع الحكومة الاسرائيلية ولم يتم التوصل الى قرار يسبب الخلافات المزعومة بين المعراخ والليكود بخصوص تصفية الجزء او الكل .

## خاتمـــــــــــة

==========

لقد تعمدنا الاستعراض التفصيلي والموثق لتطورات قضية شركة الكهرباء بهدف وضع الحقائق امام جماهير شعبنا حول مواقف مختلف الاطراف في داخل شركة الكهرباء وحتى تكون الحقائق دامغة في مواجهة البعض ممن يحاول المزاودة على موقف ونشاط نقابة العمال الكفاحي ووصفه مجرد الرغبة في تسجيل الموقف ، لتبرير موقف الادارة المهزوز والمستعد للتفريط بجزء من امتياز الشركة ضاربا عرض الحائط كافة الاعتبارات الوطنية .

ان التاريخ النضالي لعمال شركة الكهرباء ونقابتهم الكفاحية يؤكد اصالة وصدق انتمائهم لطبقتهم العاملة الفلسطينية وتمسكهم بمؤسستهم الوطنية في وقت تجاوز فيه ممثلوا البرجوازية كل الخطوط الحمراء واصبحوا يجاهرون بالاستعداد للتنازل عن جزء من امتياز الشركة تحت حجة " اين البديل " مصورين " التنازل " بطوله قومية ووطنية .

واذا كان البعض يستغل الجدل الدائر بين قطبي الحكومة الاسرائيلية ويصوره وكأنه ازمة وزارية كما ورد في جريدة النهار بتاريخ ٨٧/٧/٢٤ ، ويخرج باستنتاج يناقض الحقائق ويقلب الواقع رأسا على عقب ( من خلال اعتراف الوزير شاحال بالطبيعة السياسية لازمة الشركة ) للاشارة الى اجحاف النقابة بحق مجلس الادارة فالاجدى بهذا البعض ان يطلع على مواقف النقابة من خلال وثائقها ويخرج بالاستنتاج الاصح وهو صحة تحليل النقابة لازمة الشركة ومسبباتها في وقت افرغ فيه مجلس الادارة ومن يدعمه شرقي النهر ازمة الشركة من محتواها السياسي الوطني ، الامر الذى ساهم في تخدير يقظة بعض الاوساط وتمييع موقفها .

ان المسؤولية الوطنية تحتم في هذه الفترة مراجعة المواقف والعودة الى الموقف السليم من قبل اصحاب الاوهام بامكانية الحفاظ على المؤسسات الوطنية من خلال السير على طريق التفريط بالحق الوطني مثلما ثبت على الصعيد الوطني العام بأن طريق الصفقات المنفردة والحلول الامريكية لن يؤدى الى احقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بل تصفية قضيته العادلة . وما قضية شركة الكهرباء الا نموذجا مصغرا لقضية شعبنا الوطنية .

وفي النهاية ستحدد الممارسة العملية لمختلف الاطراف صدق الانتماء الوطني لكل منها .

# مقاطعة المنظمات الأميركية التطوعية الخاصة في المناطق المحتلة، هي الكفيلة باحباط الدور المشبوه الذي تحاول أن تلعبه

بقلم : عيسى سامي

يلاقي موضوع التنمية او " التطوير" للمناطق العربية المحتلة اهتماما متزايدا في هذه الايام . واشد ما يكون هذا الاهتمام وضوحا عند الساسة الامريكيين الذين يتحدثون عن تحسين ظروف الحياة في المناطق المحتلة بواسطة المساعدات التطويرية، دون ما نظر باى شكل من الاشكال الى موضوع ازاحة الاحتلال عن كواهل ابناء هذه المناطق . ويشارك الساسة الامريكيون اهتمامهم هذا . رجال الدولة الاسرائيليون الذين ادلوا بتصريحات مشابهة بهذا الشأن ، في نفس الوقت الذى طالبوا فيه بزيادة المساعدات الامريكية لهم ، اما النظام الاردني ، فلا يقف موقف المتفرج، وانما يبشر بخطة لتنمية المناطق المحتلة خاصة به .

ان صدور هذه الدعوة العلنية لتطوير المناطق المحتلة وتنميتها من قبل جهات لا تحلم بالخير لسكان هذه المناطق وتقف موقفا معاديا لتطلعات الشعب الفلسطيني وآماله الوطنية قد اثار النقاش بين المواطنين في هذه المناطق حول الدور الذى تلعبه الجمعيات الامريكية الخاصة والتي يجرى تمويلها من قبل وكالة التنمية الدولية " الايد "

اما رد الفعل الفلسطيني تجاه هذه المنظمات التي تمولها الايد (AID) في المناطق المحتلة فلم يكن حتى الان متجانسا .

فبينما يدعي البعض انه ليس هنالك من غضاضة من تقبل المساعدات الامريكية النقدية طالما انها ليست مشروطة : . ويحاجون قائلين : اين الخطأ في مساعدة المزارعين على شراء المعدات الجديدة ، وفي تجهيز المراكز الصحية ورياض الاطفال ، وفي تدريب المواطنين وبناءشبكات المياه والمجارى . الخ

اما الجماعات الفلسطينية التي تعارض هذه المنظمات الامريكية الخاصة، التي تمولها وكالة التنمية الدولية الايد (AID) فتبني معارضتها على اسس عامة سليمة، من

ذلك ان هذه المنظمات انما هي منظمات تخضع لدولة الولايات المتحدة الامريكية وهي بذلك انما تستهدف في كل ما تقوم به خدمة مصالح الامبريالية الامريكية ؟.

وبالرغم من صحة وسلامة هذا الموقف تجاه هذه المنظمات ، الا ان الامر مع ذلك يحتاج الى تحليل للاساليب الاساسية التي تعتمدها في الواقع وكالة التنمية الدولية " الايد والتي تستهدف خدمة المصالح الامريكية، حتى تتبين الغالبية العظمى من المواطنين وتقتنع بصحة الموقف المعارض لهذه المنظمات ، ذلك انه من دون توضيح هذا الامر، فان المصالح الفردية، ومصالح المؤسسات الخاصة ، ستطفو على السطح وتحتل موقع الصدارة على حساب الاعتبارات السياسية الاساسية التي ستبدو حينئذ مثالية فاقدة لمبرراتها ، وتتحول نشاطات هذه الجمعيات الامريكية في نهاية الامر الى معول اخر . يستهدف شق صفوف الشعب الفلسطيني .

سنحاول في هذا المقال مناقشة الحجج التي يجرى على اساسها تبرير الموقف المعارض للتعامل مع هذه المنظمات :

أ ـ تقوم هذه الجمعيات الامريكية بتمويل الاحتلال .

ب) تلعب هذه الجمعيات دورا مخربا بين صفوف المواطنين .

ج) يراقب عمل هذه الجمعيات مباشرة من قبل موظفين رسميين تابعين للحكومتين الامريكية والاسرائيلية ، وهي لا تساعد الا تلك المؤسسات والمشاريع التي يوافق عليها هؤلاء الموظفون .

د) خصص لهذه الجمعيات الامريكية دور سياسي محدد عليها ان تلعبه في تطبيق مشروع الادارة الذاتية في المناطق المحتلة .

## تمويل الاحتلال :

تقوم الجمعيات الامريكية الخاصة العاملة في المناطق المحتلة بتسريب مبالغ كبيرة من اموالها التي تزودها بها ـ الى قطاع الخدمات في الضفة والقطاع . ومن المعروف ان مسؤولية تمويل مشاريع هذا القطاع والذى عمدت السلطات على اهماله بشكل منهجي، تعود على سلطات الحكم العسكرى والادارة المدنية

وعلى ذلك فان القول بان هذه الجمعيات تقوم بمساعدة الاحتلال على تمويل مشاريع تدخل ضمن مسؤولياته ، هو قول يصيب كبد الحقيقة.

وقد اشار الباحث الاسرائيلي ميرون بنتفستي في معرض تقييمه لعمل هذه المؤسسات بين سنوات ٧٧ ـ ٨٣ ، الى ان الجزء الاكبر من المشاريع التي نفذتها ، اتجه الى قطاع الخدمات وبشكل خاص تعبيد الطرق والاشغال العامة ، وقد بلغت نسبة المشروعات من هذا النوع ٤٤ / من مجموع المشروعات التي نفذت خلال السنوات ، رغم انها لم تشكل سوى ٢٣ / فقط من برنامج المشروعات الاصلي قبل عرضها على السلطات

ان التدخل الاسرائيلي في تقرير المشروعات، له دور حاسم ، وهذا التدخل يسهم في حل مشكلة الادارة المدنية الاسرائيلية فيما يتعلق بتقديم الخدمات التي هي مسؤوليتها الاصلية، من خلال الاستفادة من اموال هذه المؤسسات لتنفيذها ، وتنفيذ

شبكة طرق واسعة ، تخدم المستوطنات ايضا .

## التخريب والتبعية :

الذى لا شك فيه هو ان الجمعيات الامريكية الخاصة تلعب دورا هاما في التشجيع على صنع الشعور بالتبعية وعقلية الاتكالية لدى الناس في المناطق المحتلة . وخصوصا في قرى الضفة الغربية . فقد منحت هذه الجمعيات قروضا للافراد دون رقابة او اشراف الامر الذى ترتب عليه اساءة استغلال هذه القروض من قبل هؤلاء الافراد . اما على مستوى المؤسسات فلا يخلو الامر من قصص تتردد في قرى الضفة الغربية عن كيف قام بعض الوجهاء في هذه القرى بعقد صفقات مريبة مع المسؤولين في هذه الجمعيات حتى غدت الروايات التي يتداولها الناس عن الفساد المستشرى بسبب القروض التي تمنحها هذه الجمعيات وكأنها امر " مرافق" لهذه القروض ، بل هو القاعدة التي تحكمها .

ولقد بلغ الامر في العديد من القرى ، ان اصبح النهج المتبع للحصول على هبة من هذه الجمعيات هو مجرد الذهاب والتلطع على ابواب المسؤولين فيها . وبينما يتطلب الوضع دون شك برامج تطويرية متخصصة في المناطق المحتلة ، فان محصلة الممارسات التي تقوم بها هذه الجمعيات انما هي خلق التبعية لدى الناس م والعقلية الاتكالية . ان العمل من اجل تطوير المجتمع يجب ان يتوخى تشجيع المبادرة والاعتماد على النفس لدى المواطنين لا تدجينهم وزرع الشعور بالتبعية والاعتماد على الاخرين لديهم .

## الاشراف والرقابة :

يترتب على الجمعيات الامريكية الخاص العاملة في المناطق المحتلة ، ان تعرض اقتراحاتها الخاصة بالمشاريع التي تنوي مساعدتها ، على وكالة التنمية الدولية الامريكية " " في واشنطن وعلى سلطات الاحتلال العسكرية الاسرائيلية .

ويفرض الاسلوب المتبع للموافقة على هذه الاقتراحات قيودا شديدة على الطريق التي تستطيع هذه الجمعيات العمل بموجبها . كان بنفستي اول من فضح هذه القضية فيما بين ان السلطات انما توافق على منح القروض او الهبات للمشاريع الخدماتية دون المشاريع الصناعية التي تخدم البنية التحتية للمناطق المحتلة . غير ان التحيز للمشاريع الخدماتية هذا ليس فقط الا احدى المشكلات التي تفرضها السلطات المحتلة بتقييداتها . انه اذا ما كان العمل لتطوير المجتمع ، يعني تنظيم المبادرات الذاتية ، والمساعدة على دعم وتعميق جذور المنظمات المحلية وتشجيع المؤسسات الفلسطينية المستقلة ، ومحاربة العقلية الاتكالية والشعور بالتبعية ، انه اذا كان الامر كذلك فانه، لا مكان هنالك للجمعيات الامريكية الخاصة التي لا تستطيع أن تقوم بتطوير المجتمع في هذا المناخ .

ان الجماعات المحلية التي يمكنها ان تلعب دور الشريك في هذه المشاريع ـ الحركة الشعبية ـ لا يعترف بها الاسرائيليون قانونيا ومن الواضح فان السلطات الاسرائيلية لا تسمح بمساعدة هذه الجماعات .

ومن هنا نجد انفسنا وقد اقتربنا من احدى القضايا الاساسية وهي : لمن تقدم الوكالة الدولية الامريكية " " مساعدتها ؟ وعلى العموم فالاجابة على هذا السؤال واضحة : ان الايد " " تقدم مساعداتها للمو سسات والافراد الذين ترضى عنهم سلطات الاحتلال الاسرائيليـة - ان الجزء الاعظم من اموال الايد " " انما يلتهمه قطاع الخدمات الحكومي ، والقطاع الزراعي وقطاع الجمعيات الخيرية ، وجيوب بعض وجهاء المزارعين • وحتى على مستوى القرية نفسها ، فان الوجهاء المتنفذين التقليديين في القرية الذين ترضى عنهم سلطات الاحتلال هم الذين ينالون المساعدة من الجمعيات الامريكية دون غيرهم من الوطنيين • والاسباب التي تكمن وراء موقف سلطات الاحتلال هنا لا تحتاج الى تفسير • هناك بالطبع اسباب سياسية قوية هي التي تدعم الموقف الاسرائيلي ليتغاضى عن تقديم المساعدات للجهات التي اتينا على ذكرها •

اذن فالرقابة المفروضة على المساعدات التي تقدمها الجمعيات الامريكية تحدد لها بشكل صارم المؤسسات والافراد التي تمنح لها هذه المساعدات •

## الدور السياسي الذى تلعبه الجمعيات الامريكية في المناطق المحتلة

انه يجب النظر الى الدور الذى تلعبه الجمعيات الامركية الخاصة في المناطق المحتلة من حيث علاقته بالموقف السياسي العام في المنطقة•

وقد اشارت المحاضرة التي قدمها موريس درايبر( القنصل الامريكي العام ) في الجامعة العبرية بالقدس في شهر اب ١٩٨٦م ، الى ملامح التوجه الجديد للجمعيات الامريكية وعلاقة ذلك بالنظرة الجديدة لاوجه الدعم والفئات التي يجب ان تستفيد منها •× ان التطور " الاستراتيجي الاساسي الذى يسعى الاسرائيليون والنظام الاردني والامريكيون الى تحقيقه انما هو خطة الحكم الذاتي • والقضية بوجه عام انما هي تقاسم السيطرة على المؤسسات في المناطق المحتلة بين الاردن واسرائيل بحيث يجرى تجنب خيار انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة • وبالطبع فان الامر هنا يتطلب خلق ما يسمى " بالممثلين" للشعب الفلسطيني، لدعم الخطة التي تستهدف في الاساس الحفاظ على الوضع القائم ـ اى احتلال اسرائيل مع تقاسم الرقابة على المؤسسات المحلية بين الاردن واسرائيـــل •

تجمع بين الاردن واسرائيل مصلحة مشتركة هنا ، وهي الرغبة في القضاء على الهوية الفلسطينية• فالملك الاردني حسين ، ومن اجل ان يزيد من المساعدات المقدمة الى نظامه سيوالي تقديم نفسه كالداعم" للقضية العربية" ( اى كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية) وذلك من اجل الحصول على المزيد من المساعدات من دول الخليج ومن الولايات المتحدة الامريكية •

× لمزيد من المعلومات حول ذلك راجع الكاتب عدد ٧٧ ، ايلول ١٩٨٦ م صالح ـا حمد ، التوجه الجديد لمو سسات الدعم الامريكي في المناطق المحتلة •

ان القضية الرئيسية التي تقف في وجه تطبيق خطة الادارة الذاتية او الحكم الذاتي هي الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة ومؤسساته المستقلة والمدى الذى تستطيع المؤسسات الفلسطينية ان تحافظ على استقلاليتها وان تحافظ على حريتها في وجه السيطرة الاسرائيلية اوالاردنية ،سيؤثر تأثيرا هاما على النتائج التي ستسفر عنها الخطة . اذ انه من الصعب التحدث عن شرعية خطة الحكم الذاتي امام العالم في الوقت الذى تعلن فيه المؤسساتالمحلية معارضتها لهذه الخطة . اما في تلك المؤسسات التي تخضع للسيطرة الاسرائيلية او الاردنية فانه يجرى خنق الاصوات المعارضة فيها . ان المعارضة الحقة تنطلق فقط من تلك المؤسسات التي ما زالت تحتفظ باستقلاليتها .

ان القطاع الحكومي ، وقطاع الجمعيات التعاونية ،والعديد من الجمعيات الخيرية هي الان او انها ستصبح قريبا بشكل يزيد او يقل تحت الشيطرة الاسرائيلية او الاردنية او تحت سيطرتها معا . وهذه القطاعات هي تلك بالضبط التي تقدم الجمعيات الامريكية الخاصة مساعدات لها ، ان تمويل البنية التحتية في المناطق المحتلة لا يستهدف هنا الدولة الفلسطينية وانمامساعدة المؤسسات التي سيجرى استخدامها لتكريس غياب هذه الدولة

هل يمكن تشجيع الجمعيات الامريكية الخاصة العاملة في المناطق المحتلة، هل يمكن تشجيعها على دعم تلك القطاعات من الشعبالفلسطيني التي تتحلى بالقدرة على الوقوف ضد خطة الحكم الذاتي – وهي المؤسسات الفلسطينية المستقلة ومختلف الحركات الشعبية ؟ هنالك على الاقل سببان مهمان يحولان دون هذه الجمعيات والقيام بذلك . الاول الرقابة التي تفرض على هذه الجمعياتقيودا يجعل من امر مساعداتها مجرد دعم لا يتعدى حدود الكلام . الامرالذى يتطلب من هذه الجمعيات محاولة التستر على اهدافها السياسية التي تسعى الى تحقيقها بمساعداتها وذلك بالظهور بمظهر المحايد والسبب الثاني والمميت ، فهو ان اى تعاون وثيق بين هذه الجمعيات وبين المؤسسات والجمعيات والمنظمات الفلسطينية المستقلة في المناطق المحتلة يعرض استقلالية هذه المنظمات للخطر . ان ايجاد اية علاقة مادية بين الايد " "وبين الجماعات المستقلة في المناطق المحتلة سيمهد الطريق لفرض الرقابة على هذه الجمعيات وبالتالي السيطرة عليهـــا .

ومع كل هذا فاننا نجد بعضهم ما زال يدعي ان بوسعه اخذ اموال من الجمعيات الامريكية والحفاظ في نفس الوقت على استقلاليته ، ونقول لهؤلاء انه ليس من السهل الاستهانة بتأثير الروابط التي تفرضها القروض الماديـــة .

## لماذا تجب مقاطعـة هذه الجمعيات؟

ان الموقف السياسي الجماعي هو الموقف الذى نحتاج اليه في التحليل النهائي تجاه الجمعيات الامريكية الخاصة ، ذلك ان القضايا الرئيسية هي اساسا قضايا سياسية وجماعية وان القول بأن هذه الجمعيات يمكن ان تكون ذات فائدة ما دامت لا تسيطر على المؤسسات الفلسطينية ينطوى على اوجه ضعف متعددة . اولا فان اسرائيل سوف لا تسمح لهذه

الجمعيات بتقديم مساعدات ذات جدوى للجماعات الفلسطينية المستقلة في الوقت الذى تعمل فيه على قمع هذه الجماعات واخماد صوتها . فالمساعدات التي يمكن ان تقدمها هذه الجمعيات في هذا المجال لا بد وان تكون فقط مجرد وعود كلامية مشفوعة بخطر فرض الرقابة والسيطرة . وهذا الموقف يساعد هذه الجمعيات على التستر على دورها السياسي الاساسي .

والبديل هنا لا بد وان يكون موقفا مبدئيا واضحا ضد تواجد هذه الجمعيات في المناطق المحتلة .

واذا ما تم تبني هذا الموقف من قبل الجماهير العريضة ليس بالكلام فقط ولكن بالمقاطعة الحقيقية لهذه الجمعيات فانه سيترتب على هذا الموقف نتائج متعددة . سيطرح الدور السياسي الذى تلعبه هذه الجمعيات بوضوح وصرامة كقضية من شأنها ان تفرز ضغطا عليها لتغادر . واذا ما تحقق ذلك فان من شأنه ان يقلل من دعم هذه الجمعيات الذى تقدم للقطاع الذى تسيطر عليه الاردن واسرائيل ويزيل التأثير المخرب لهذه الجمعيات بوجه عام . وكذلك يتم الحفاظ على الموءسسات المستقلة ويمنعها من الوقوع في قبضة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية .

ومثل هذا الموقف سيسهم في النقاش العام الخاص بالموقف الوطني المناسب تجاه خطة الحكم الذاتي ، وانه من الامور المتوقعة انه مع تزايد محاولات السيطرة على الموءسسات المستقلة في المناطق المحتلة، فانه ستتعمق مركزية هذه القضايا . فاى صنف من هذه الموءسسات سيكون في مقدورها على المدى البعيد الحفاظ على استقلالها ؟ .

سيكون هنالك طبعا من يقول ان هذا كله مجرد بحث نظرى ، وانه في عالم الواقع فان الناس في حاجة الى الخدمات التي تمنحها الجمعيات الامريكية هذه . ومن الجدير بالملاحظة ان العديد من الحجج السياسية التي وجهت ضد روابط القرى يمكن استخدامها ايضا ضد الجمعيات الامريكية الخاصة ايضا . لقد كانت روابط القرى محاولة لدعم نفوذ اكثر العناصر رجعية على مستوى القرية عبر منح الخدمات والهبات . وليس هنالك من شك بانه كان هناك وقتها حاجة لمثل هذه الخدمات ، غير ان غالبية الشعب كانت على قناعة بالحاجة الى مقاطعة هذه الروابط لاسباب سياسية . كانت هذه الروابط مجرد ادوات للتخريب والسيطرة ونشر الفساد وعلى هذا يبرز اجماع وطني ضد هذه الروابط مما افقدها واورثها العجز .

ومع انه يوجد هنالك فروق واضحة بين الروابط والجمعيات الامريكية ، فان الرفض السياسي للنتائج التي توختها كلا الجهتين هو هو نفسه .

فلو قدر للروابط ان تنجح لاصبح لها الان قوة موءثرة لتقسيم وحدة الشعب الفلسطيني في الريف .

ان المهمة الاساسية المطروحة الان هي العمل من اجل منع الجمعيات الامريكية

بناء على موقف وطني اجماعي ضد تواجد الخاصة من العمل كقوة تقسيم وفرقـة وذلك

ملاحظـــة :

× من ابرز المنظمات الامريكية العاملة في المناطق المحتلة بتمويل من وكالة التنمية الامريكية هي :

١) سي . دى . اف او مؤسسة التنمية الاجتماعية .

٢) منظمة الاغاثة الكاثوليكيـــة .

٣) انيـــــرا .

٤) اميـد ايســـت .